

الجمهورية الإسلامية الموريتانية
وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية

نظام تمويل القطاع
الريفي في موريتانيا:
الواقع والآفاق

المركز
الموريتاني
لتحليل
السياسات

نسخة نهائية

أكتوبر 2013

فهرست المحتويات

3	ملخص تنفيذي
6	المقدمة
6	1 الوضع الاقتصادي
8	2 القطاع الريفي
8	1.2 مجال ونظام الإنتاج
11	2.2 شعب الإنتاج
11	1.2.2 شعبة الإنتاج الحيواني
15	2.2.2 شعبة الإنتاج النباتي
21	3. تمويل القطاع الريفي
22	1.3 تاريخ القرض للقطاع الريفي
23	2.3 المقاربة الجديدة للتمويل: صندوق الإيداع والتنمية (CDD)
23	1.2.3 إدارة الإيداع والأمانات
23	2.2.3 إدارة التنمية
24	3.2.3 بنية التمويل الزراعي
24	4.2.3 جوانب الضعف والقوة في هيكله التمويل الزراعي المعتمد على مقارنة CDD
26	4. الإستراتيجية الجديدة لتنمية القطاع الريفي
26	1.4 محاور وبرنامج تنفيذ هذه الإستراتيجية
26	2.4 الملائمة بين هذه الإستراتيجية والنظام الجديد للتمويل
27	5. أي تحسينات على نظام التمويل الجديد
29	1.5 دعم صندوق الإيداع والتنمية CDD
30	2.5 تنوع عرض التمويل
30	1.2.5 استعمال التقنيات الجديدة للإعلام والاتصال
30	2.2.5 إصدار السندات
31	3.2.5 التأمين
31	4.2.5 صناديق الضمان
32	3.5 الزراعة التعاقدية
32	1.3.5 النموذج الممركز أو الزراعة الأصلية
33	2.3.5 النموذج المتعدد الأطراف
33	3.3.5 الطريقة "مؤسسة الخدمات والمنتجين الزراعيين"
33	الخلاصة
35	الملحق 1: نص اتفاقية التسيير المشترك بين الدولة وCDD
38	الملحق 2: قائمة الوثائق التي تم الاطلاع عليها
39	الملحق 3: لائحة الأشخاص الذين تم لقاءهم

الملخص

يساهم القطاع الريفي بشقيه الزراعي و الرعوي بحوالي 14.4% في الناتج الداخلي الخام لموريتانيا. وقد سجل هذا القطاع في سنة 2012 معدل نمو بلغ 8% الأمر الذي ساهم في رفع معدل النمو الاقتصادي الحقيقي للبلد بحوالي 7% بالرغم من الظرفية العالمية المتأثرة بالأزمة الاقتصادية و المالية. يبلغ سكان موريتانيا 3,5 مليون ساكن يعيش منهم 42% تحت خط الفقر و تتضح أكثر أهمية الدور الذي يلعبه قطاع الريف في التنمية الاقتصادية إذا علمنا أن 75% من هؤلاء الفقراء يعيشون في الريف.

تصنف موريتانيا كبلد صحراوي حيث تنتشر الصحراء على أكثر من مليون كلم² من مساحته في حين تقدر الأجزاء الصالحة لأنشطة زراعية – رعوية ب 20% من مساحة البلد. في كل الأحوال لا تتجاوز مساحة الأراضي الصالحة للزراعة 0,5% من مساحة البلد و تبلغ نسبة الأراضي المروية فعليا 30% من الأراضي القابلة للري و التي تقدر ب 130000 هكتار. يقسم التراب الوطني، حسب المميزات الرعوية و البيئية، إلى أربع مناطق إنتاج تتميز كل واحدة منها بنمط إنتاج سائد:

- المنطقة الجافة: تتميز بمناخ حار و جاف، وتغطي هذه المنطقة 80% من التراب الوطني و نمطها الإنتاجي السائد هو إنتاج الواحات.
- المنطقة الساحلية: تغطي الجنوب الشرقي لموريتانيا و هي المنطقة الأكثر أهمية رعويا. تمارس الزراعة على أراض حصائية أو بجوار سدود زراعية تحبس مياه الفيضانات و الأمطار.
- منطقة حوض نهر السنغال: تسود فيها الزراعة المروية إما بمياه النهر أو مياه الفيضانات
- المنطقة البحرية: تغطي الشريط البحري و تتميز بتنمية رعوية تسعى لإنتاج اللبن بشكل مكثف.

الشعب الأساسية للإنتاج الرعوي هي:

■ شعبة إنتاج اللبن ومشتقاته

ينتظم هذا الإنتاج في خمس وحدات تحويلية توجد كلها في نواكشوط. منطقة تجميع اللبن تقتصر على محاور الطرق المعبدة بالقرب من العاصمة نواكشوط و هكذا يبقى أغلب مناطق اللبن خارج منطقة التجميع. هذه المصانع تواجه منافسة من طرف الألبان المستوردة التي تحظى بدعم كبير من بلدانها الأصلية. تتعلق حاجات تمويل هذه الشعبة بتجديد التجهيزات و إنشاء و تطوير مراكز التجميع و وحدات المعالجة في المناطق الجنوبية الشرقية و بتحسين الإنتاجية و تغطية الحاجات المرتبطة بالعناصر الداخلة في إنتاج اللبن.

■ شعبة إنتاج اللحوم الحمراء وبيع الحيوانات حية

الوحدات الرعوية عادة ما تكون صغيرة الحجم وتصنف في إطار اقتصاد الكفاف. يقوم وسطاء بتجميع الحيوانات المعدة للبيع و يرسلونها أو يحملونها إلى الأسواق النهائية التي تقع في المراكز الحضرية الرئيسية في شبه المنطقة.

يذكر هنا أنه بجانب هذا النشاط يتم تطوير شعبة الجلود.

■ شعبة اللحوم البيضاء (الطيور)

يؤمن توفير اللحوم تجار مستوردون للدجاج و بيضه ولحمه الذي أصبح يحظى بتفضيل متنام لدى المستهلك الموريتاني خاصة اللحوم " حلال" ذات الأثمان الرخيصة. كما يتوفر تجار الطيور على وحدة لإنتاج البيض تتألف من 3000 دجاجة و توجد هذه الوحدة في نواكشوط.

حاجات الاستثمار متعددة و يمكن سردها حسب الأولوية:

- بناء مذابح عصرية تتطابق مع المواصفات الدولية،

- توفير قروض للعاملين الخصوصيين في القطاع وذلك لتشجيع الالتزام بالمعايير الدولية،

- تطوير وحدات الإنتاج و وسائل النقل.

إلا أن القروض الأكثر ملاءمة مع حاجات المنتجين الصغار في القطاع هي القروض الصغيرة للاستهلاك و تمويل الأنشطة المدرة للدخل المقدمة من طرف المصالح المالية الأقرب.

و فيما يتعلق بالإنتاج الزراعي فإننا نفرق بين ثلاث شعب:

- إنتاج الخضروات

و تستخدم هذه الشعبة عدة أنماط من الإنتاج. تتم زراعة الخضروات غالبا بجانب مزارع الأرز و تكون في مساحات ضيقة بالنسبة للمساحات المخصصة للغلة الأساسية (الأرز).

مخطط التمويل الأكثر واقعية بالنسبة لهذه الفصيلة يتمثل في تشجيع تنمية السلفات الثانوية المكملة للقروض الموجهة لزراعة الأرز لصالح المنتجين الذين يمارسون زراعة ثنائية للأرز و الخضروات كما تشجع هذه القروض نفاذ التعاونيات الزراعية و ربطها بشبكات القروض الصغيرة.

- إنتاج الثمار: شعبة التمور

الثمار التي تنتج في موريتانيا هي بالأساس: الموز و المانجو و البطيخ الأحمر و بالخصوص التمور. يستهلك إنتاج التمور ذاتيا بنسبة 60% و يباع الفائض بعد الاستهلاك الذاتي لكن ذلك لا يسمح بتحقيق مردودية بالنسبة لوحدات تكييف و تعبئة التمور العصرية.

- إنتاج الحبوب التقليدية (الدخن، الذرة الصفراء و البيضاء)

86% من محصول الحبوب يتم إنتاجها خارج المناطق المروية و هي بالتالي رهينة لمستوى الأمطار. يمر تطوير عرض التمويل لصالح هذا النشاط باتخاذ إجراءات تحفيزية لمُد أنشطة شبكات القروض الصغيرة لتشمل هذه المناطق و بتطوير أدوات التأمين و الضمان المناسبة.

- شعبة زراعة الأرز

زراعة الأرز هي الزراعة الأساسية الممارسة على طول حوض النهر

بلغت المساحات المزروعة سنة 2012 أرفع مستوى لها في العشر سنوات الأخيرة (20356 هكتارا) لزراعة الأرز في موسم الخريف و (10654 هكتارا) في الموسم المقابل (الزراعة في غير أوانها). إنها النشاط الزراعي الوحيد الذي يستفيد من جهاز تمويل خاص به. حاجات هذا النشاط التمويلية و العرض الجاهز يفحصان بشكل مفصل في إطار تحليل هذا النظام التمويلي.

تمويل قطاع الريف تتكفل به الدولة و شركاؤها في التنمية و القطاع الخاص. و قد تولت القرض الريفى (في بداية الأمر) بعض بنوك التنمية، و من بداية 1992 تولت الإتحاد الوطني للتعاونيات الزراعية للقرض و الادخار UNCACEM معظم المبالغ المقرضة للقطاع. و اليوم يتولى جهاز جديد للتمويل مسؤولية تمويل القطاع تحت قيادة CDD.

يتوفر الجهاز الجديد على عدد من نقاط القوة خاصة في مجال طرق تسيير و تنظيم الإدارة (management) و تعبئة الموارد التمويلية لكنه يخاطر بالتدخل في قطاع يعوق مردوديته الكثير من العوامل العشوائية و قد بادرت السلطات العمومية بتصوير و وضع خطة طموحة لتنمية القطاع إلا أن الجهاز الحالي للتمويل لم يساير بعد أولويات هذه الإستراتيجية. لكنه يمكن إحراز بعض التقدم عبر تبني إجراءات تتعلق ب:

- دعم قدرات صندوق الإيداع والتنمية CDD خاصة في مجال التكوين و عبر تطوير أدوات جديدة للإعلام بالمخاطر و تحليلها.

- تنويع عرض التمويلات و ذلك باستخدام التقنيات الجديدة للإعلام و الاتصال و إدخال بعض التقنيات الجديدة مثل إصدار السندات و التأمينات المناسبة و صناديق الضمانات.

- أو بتنمية و تشجيع دينامية جديدة في العلاقات بين المزارعين و المؤسسات التحويلية الخدمية. تسعى هذه الدينامية إلى تحقيق أرباح عبر مقارنة تدعى "طريقة الزراعة التعاقدية".

مقدمة

لقد سجل الاقتصاد الموريتاني معدل نمو حقيقي يناهز 7% سنة 2012 بالرغم من وضعية دولية اتسمت بتباطؤ النشاط الاقتصادي عموما.

يساهم القطاع الريفي بشقيه الزراعي والرعي في تكوين الناتج الداخلي الخام الوطني بنسبة تصل إلى 14,4% لكن مخصصات القطاع من الميزانية الوطنية لا تتجاوز 6% من نفقات الدولة و ذلك بالرغم من التحسن الملاحظ في السنوات الأخيرة لوضعية المالية العمومية.

من ناحية أخرى فإن معوقات تمويل القطاع زادت مع الفشل المتتابع لأنظمة التمويل الزراعي التي اعتمدت منذ استقلال البلد و عليه فإن السؤال: أي نظام للقرض أنسب لتمويل حاجات الزراعة في موريتانيا؟ يظل مطروحا.

فيما يلي، و بعد عرض موجز للوضع الاقتصادي الوطني، نستعرض تحليلا لإمكانات و إنجازات القطاع (الأنشطة الزراعية والرعية). هذا التحليل يتم عبر منظورين: الأول يتعلق بأنظمة الإنتاج التي تحددها الظروف الزراعية و البيئية و الثاني يتعلق بفصائل الإنتاج التي يتحكم فيها منطق السوق (العرض و الطلب)، لكن هذا التحليل يتم تحت نظر الممول الذي يتساءل عن طبيعة الحاجات التمويلية لهؤلاء المنتجين و خاصة تلك التي تترجم بتقديم طلب قرض للنظام التمويلي في القطاع.

البحث عن حلول مناسبة لهذه الحاجات يسبقه تذكير تاريخي بتجارب القرض الزراعي في بلدنا و عرض مفصل للآليات التي تم اختيارها و وضعها موضع التنفيذ من طرف السلطات العمومية لتمويل القطاع الريفي.

خلاصة الدراسة تقود إلى التوصيات التالية:

- تحديد إجراءات دعم قطاع التمويل الحالي

- إدخال منتوجات مستجدة إلى القطاع

- البحث من أجل تحديد وتعريف علاقات جديدة بين الإنتاج الزراعي والرعي.

1. الوضع الاقتصادي

يتسم الاقتصاد العالمي بتباطؤ مستمر لكن الإسقاطات الإحصائية تبشر بتقدم طفيف للناتج الداخلي الخام العالمي بمعدل 3,6% سنة 2013 مقابل 3,3% سنة 2012. هذا النمو في المعدل ناتج عن وتيرة النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة التي ظل معدل نموها الاقتصادي يراوح مكانه تقريبا 1,5% سنة 2013 مقابل 1,3% سنة 2012.

فيما يتعلق بالاقتصاد الوطني فإن الناتج الداخلي الخام سجل معدل نمو حقيقي قدره 6,9%¹ سنة 2012 مقابل 3,6% سنة 2011 هذه العودة القوية للنمو سببها الأساسي هو ازدهار قطاع المنشآت و الأشغال العمومية و ارتفاع معدل النمو في قطاع الزراعة.

الإنجازات حسب القطاعات الاقتصادية هي كالتالي:

القطاع الأول: سجل نمو حقيقيا قدره 11,7%. محققا بذلك مساهمة بـ 1,2 نقطة في نمو الناتج الداخلي الخام PIB مقابل مساهمة سالبة قدرها 0,8 نقطة سنة 2011. النشاط الزراعي كان هو الأكثر حيوية حيث حقق نمو يقدر بـ 53,3%. هذا الأداء الجيد ناتج بالأساس عن العمل الدؤوب في المزارع التقليدية للحبوب (الدخن، الذرة البيضاء و الصفراء و القمح و الشعير...) التي سجلت تضاعفا في الإنتاج حيث ارتفعت من 39728 طن سنة 2011/2012 إلى 106474 طن سنة 2012/2013. و ما زالت آثار جفاف 2011 بادية و محسوسة في قطاع التنمية الحيوانية حيث تقلص مستوى الإنتاج بنسبة 2,2%. أما النمو في قطاع الصيد فقد كان بارزا حيث حقق معدل نمو يبلغ 27,6%

القطاع الثاني:

سجل هذا القطاع نمو سالباً بنسبة 1% نتيجة، بالخصوص، لانخفاض القيمة المضافة لقطاع النفط حيث بلغت نسبة هذا الانخفاض 15,9% سنة 2012. اتسمت أنشطة قطاع المعادن بتحسّن خجول حيث ارتفعت القيمة المضافة للقطاع سنة 2012 بنسبة 0,3% بعد انخفاض بنسبة 1,2% سنة 2011.

بالمقابل سجل فرع الصناعة التحويلية معدل نمو إيجابي معتبر بلغ 7,2% سنة 2012 كما سجل قطاع البناء و الأشغال العمومية تقدماً بلغ 15,6%. القيمة المضافة لأنشطة البناء و الأشغال العمومية عرفت ارتفاعاً بنسبة 15,6% سنة 2012 بوحدات حقيقية.

القطاع الثالث:

و يساهم بحوالي نصف نسبة النمو المسجلة (3,2 نقطة) و قد سجلت قيمته المضافة ارتفاعاً بنسبة 5,5% سنة 2012 بعد ازدهار 2011 حيث بلغ نسبة 5,9%. و تأتي هذه الزيادة من مكونات القطاع: التجارة، الفنادق، المطاعم، الإدارات العمومية و الخدمات الخصوصية الأخرى.

و فيما يتعلق بالقطاع الخارجي فإن العجز في الميزان التجاري نزل من 27,6% من الناتج الداخلي الخام إلى 4,5% فقط هذا إذا استثنينا الواردات المغطاة من طرف الاستثمارات الأجنبية المباشرة. إن التحويلات الاستثنائية مسجلة، خاصة على مستوى المنح و التحويلات من الخارج التي تقوم بها الشركة الوطنية للصناعة و المناجم، تمكن من رفع احتياطي صرف العملات إلى 5,8 شهر إيراد مقابل 3,7 شهر إيراد في سنة 2011. على مستوى الميزانية، تظهر المعطيات المتعلقة بتنفيذ الميزانية لسنة 2012 عجزاً في الرصيد الأساسي (عدا البترول) بلغ 19,69² مليار أي ما يكافئ 1,45% من الناتج الداخلي الخام.

¹ - المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، ونفس المرجع بالنسبة لجميع المعطيات الماكرو اقتصادية.

² - قانون المالية والاستثمارات 2013

هذا العجز يمكن تحمله خاصة أن عائدات البترول بلغت في نفس السنة 21,48 مليار. تتألف ميزانية الدولة لسنة 2013 من 394,89 مليار أوقية³ يضاف إليها 124,59 مليار أوقية نفقات استثمار على موارد خارجية أي ما مجموعه 519,48 مليار أوقية. و يبرز جدول التوازن عجزا خارجا عن المنح يبلغ 4,3 مليار أوقية أي ما يمثل أقل من 0,5% من الناتج الداخلي الخام الوطني. ميزانية التسيير المخصصة لوزارة التنمية الريفية لا تتجاوز 3% من ميزانية الدولة الجارية، ومع ذلك بلغت الاستثمارات المبرمجة في القطاع في مجملها 23,42 مليار أي 9,98% من مجموع الاستثمارات. يتلقى القطاع بشكل خاص 12,10 مليار على التمويلات الداخلية أي 11,01% من الموارد الداخلية.

إن مراجعة النفقات في القطاع الريفي للفترة 2000-2007 بينت أن نصيب القطاع في ميزانية الدولة بلغ في المتوسط 6% و أن تمويلاته تتم عن طريق القروض و المنح المدفوعة من طرف الشركاء الفنيين و الماليين للبلد بنسبة 80%.

يبلغ تعداد سكان موريتانيا حوالي 3,5 مليون نسمة منها 42% تعيش تحت خط الفقر. تزيد أهمية الدور الذي يلعبه القطاع الريفي في التنمية الاقتصادية بكونه يحتضن 78% من هؤلاء الفقراء. زيادة على ذلك يشغل هذا القطاع 21% من الساكنة النشطة و يوفر وسائل العيش لـ 62% من الساكنة الوطنية إجمالا.

II. القطاع الريفي

تصنف موريتانيا كبلد صحراوي بالأساس، يتميز بمناخ صحراوي في الشمال وساحلي في الجنوب و تغطي مساحة تزيد على 1 مليون كلم² منها 20% صالحة لممارسة أنشطة زراعية غابوية رعوية. و تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة 500000 هكتار⁴ (5,6 من مساحة البلد) و يتراوح مخزون الأراضي القابلة للري بين 130 إلى 140 ألف هكتار. لكن المساحات المروية بتحكم كلي لا تمثل إلا 30% من هذا المخزون. و ما يزال الإنتاج الزراعي رهين الظروف المناخية المتميزة بمنسوب أمطار متغير و جفاف متكرر.

المصادر المائية تتكون من مياه الأمطار غير المنتظمة سيئة التوزيع (80% من البلد تحصل على أقل من 100 مم سنويا و 1% من التراب الوطني يسجل أكثر من 400 مم سنويا) و من المياه السطحية التي

³ - المرجع نفسه.

⁴ - إستراتيجية تنمية القطاع الريفي.

يتمثل معظمها في نهر السنغال وروافده (غورغول، نيوردي و كاركورو) التي تنبع من موريتانيا، كما يتوفر البلد على مياه جوفية كثيرة.

إن هذا التحليل للأنشطة في القطاع الريفي يتم عبر منظورين: الأول تحدده المميزات الزراعية البيئية و الثاني يتعلق بشعب الإنتاج. هذه المقاربة اعتمدت بهدف البحث عن نظام للتمويل يلائم الأنشطة الريفية و هي تسمح بتقدير طبيعة الحاجات و تشعبها وبالتالي فهي تسعى إلى البحث عن طبيعة المنتجات التي يجب توفيرها و المؤسسات التمويلية الملائمة و خريطة توزيعها على التراب الوطني.

1. II المدى الزراعي ونظام الإنتاج

المميزات الزراعية البيئية للبلد تقسم التراب الوطني إلى أربعة مناطق إنتاج (المنطقة الجافة، المنطقة الساحلية و منطقة حوض نهر السنغال و المنطقة البحرية).

كل واحدة من هذه المناطق يسود فيها إنتاج معين:

* المنطقة الجافة تتميز بمناخ حار جدا و جاف و تمتد على 80% من مساحة الوطن و هي تغطي: تيرس زمور و آدرار و تكانت و إينشيري و المقاطعات الشمالية من لعصابة و الحوضين.

نظام الإنتاج الوحيد السائد هو نظام الواحات و تتوزع هذه الواحات في 15 ألف وحدة استغلالية صغيرة الحجم موزعة على مساحة تبلغ حوالي 10000 هكتار. تقوم هذه الوحدات على زراعة النخيل (1,9 مليون نخلة) و بعض الزراعات المروية المرافقة (الحبوب، الخضروات، الفصة). ممارسة الرعي في هذه المنطقة تعد أمرا ثانويا: تشكل قطعان الإبل المتنقلة العمود الفقري للتنمية الحيوانية في هذه المنطقة و هي المصدر الرئيس للحوم و الألبان و تقدر بحوالي 150.000 رأس، كما توجد بعض الأغنام و هي توفر اللبن و اللحم و الدهن في إطار الاستهلاك الذاتي للأسر.

* المنطقة الساحلية: و هي تغطي جنوب موريتانيا و تحديدا الجزء الجنوبي من الحوضين و لعصابة و المقاطعات الشمالية من كوركل و لبرا كنه و ترا رزة، و يشكل الرعي نمط الإنتاج السائد في هذه المنطقة و تحتل الزراعة المطرية المرتبة الثانية. و تعد منطقة الرعي الأهم من حيث أعداد الماشية إذ تحتضن 40% من الإبل و 50% من الأغنام (النعاج و الماعز) و 70% من الأبقار. يغطي نشاط الرعي حاجات السكان المحليين من اللحم و اللبن و مشتقاته. و يتم تسويق المواشي الحية إلى بلدان شبه المنطقة و إلى العاصمة نواكشوط. نظام الرعي المتبع في هذه المنطقة هو النظام التوسعي، حيث تجوب القطعان مناطق واسعة طلبا للمرعى ثم تعود إلى مرابضها كل مساء، يوازي هذا الرعي بعض التجارب الرائدة في التنمية الحضرية و يمارس هذا النمط بجانب المزارع الكبيرة و في محيط المراكز الحضرية، أما الزراعة فيمكننا تمييز:

- الزراعة المطرية و تمارس في أراضي حصائية. تعظم المساحات المزروعة و تصغر تبعاً لمستوى هطول المطر. فقد بلغت هذه المساحات في المتوسط 141170 هكتاراً في الفترة ما بين 2007-2012 و بلغت ذروتها 203837 هكتار⁵ في الموسم 2010-2011 و هبط هذا العدد في السنة الموالية إلى 60504 هكتار فقط. الحبوب المزروعة هي الدخن، الذرة البيضاء و البطيخ الأحمر و الفاصوليا و الخضروات. و المردودية المتوسطة لمحصول الحبوب في هذه الفترة بلغت 0.3 طن/هكتار مع تغيرات سنوية تجاوزت أحيانا 50%. المعطيات المتوفرة لا تسمح بمعرفة ما إذا كانت هذه المردودية قابلة للتحسين، و من الواضح أنه في غياب تجمع للمنتجين الصغار سيكون من الصعب تصور نظام تمويلي لهذه الزراعة و من المناسب إذن في إطار إستراتيجية تنمية القطاع الريفي، إيجاد آليات لتجميع هؤلاء المزارعين في بنى ترابطية يحدد لاحقاً شكلها و ذلك من أجل إيجاد حل للتمويل قابل للاستمرار والتنفيذ.

- الزراعة تحت السدود (الأحواض المنخفضة) تقوم الزراعة تحت السدود على استصلاح السدود الكبيرة و المتوسطة و الصغيرة في المناطق القليلة الحظ من المطر لكنها تتمتع بتوبوغرافيا ملائمة. المساحات التي تم زرعها في السنوات الخمس الأخيرة تبلغ في المتوسط 44600 هكتار. زراعة الحبوب (الذرة البيضاء و الصفراء) هي السائدة، و المردودية المتوسطة تقدر بـ 0.8 طن / هكتار مع تغيرات في حدود 20%.

* منطقة حوض نهر السنغال: تغطي مساحة ضيقة تحدها من الشمال الولايات الأربع المحاذية للحوض. نظام الإنتاج السائد هو الزراعة المروية و تنقسم هذه الزراعة إلى نوعين. الزراعة الفيضية و هي الغالبة، و يلعب الرعي دوراً مهماً في هذه المنطقة.

○ الزراعة المروية يتحكم كلي في الماء: تغطي هذه الزراعة مساحة تقدر بـ 30.000 هكتار، الغلة الأساسية المزروعة هي الأرز و تتم زراعته في حملتين : طيلة فترة الخريف من يوليو إلى أكتوبر و مقابل الفصل الحار من مارس إلى يونيو. المردودية المتوسطة تبلغ 4 طن/هكتار و قد تبلغ هذه المردودية ذروتها حيث تصل أحيانا إلى 8 طن/هكتار. يمكن لاستغلال أقصى للأراضي أن يحقق حملة زراعية ثالثة في الفصل البارد من نوفمبر إلى فبراير و ذلك لإنتاج الخضروات و بعض الحبوب مثل الذرة البيضاء و الذرة الصفراء هذه الزراعة تعرض إذن إمكانيات كبيرة في التنوع و زيادة الإنتاج

○ الزراعة الممارسة في منطقة انحسار لفيضانات الطبيعية أو المحكم فيها. المساحات المستغلة هي المناطق التي تغمرها المياه إبان فيضانات النهر و روافده. الفيضانات يمكن أن تكون طبيعية أو متحكم فيها. المساحات المزروعة تتغير كثيراً: فمعلومات

⁵- إحصائيات إدارة سياسات التعاون و المتابعة و التقويم بوزارة التنمية الريفية MDR /DPCSE نفس المصدر بالنسبة لجميع الإحصائيات الزراعية.

الوزارة MDR تؤكد أنها تتغير من 7000 هكتار إلى 40.000 هكتار. المردودية في حدود 0.8 طن/هكتار مع تذبذب تبلغ نسبته 50%. أهم الحبوب المزروعة هي الذرة البيضاء و الذرة الصفراء.

* المنطقة البحرية: تغطي هذه المنطقة الشريط الساحلي الممتد من نواذيبو إلى دلتا النهر و تتسم هذه المنطقة بخصوصية مناخية حيث تتميز بدرجات الحرارة الأقل ارتفاعا. الميزة الأساسية لهذه المنطقة، فيما يتعلق بالإنتاج الزراعي و الرعوي، هي كونها تحتضن أكبر المراكز الحضرية في البلاد: نواذيبو و نواكشوط. يسود في هذه المنطقة النمط الحضري للتنمية الحيوانية الذي يهدف إلى إنتاج اللبن بشكل مكثف. هذه التنمية تقوم على قطعان الإبل أساسا و قطعان البقر بشكل ثانوي. تسجل المراكز الحضرية كذلك حضورا قويا لتربية الدواجن في العديد من الوحدات. القرب من السوق و سهولة النفاذ إلى الماء مكننا من تطوير زراعة الخضروات و النعناع.

2-II. شعب الإنتاج

ستعرض هذه الشعب حسب نمط الإنتاج الحيواني أو النباتي

1-2-2 شعب الإنتاج الحيواني

حالة المواشي في موريتانيا غير معروفة بشكل جيد و ذلك ما تشهد عليه الفوارق (من البسيط إلى المضاعف أو أكثر) بين التقديرات المنشورة التي نجدها في الوثائق الرسمية.

الجدول 1: توزيع الماشية حسب النوع

الجنس	2002 FAO	إدارة التنمية الحيوانية
البقر	1.5 مليون	5 مليون
المجترات الصغيرة	9 مليون	16 مليون
الإبل	1.1 مليون	1.1 مليون
الدواجن (الطيور)	3.4 مليون	

المصدر: MDR و FAO

التوزيع الجغرافي للماشية هو الآخر شبه مجهول، و في كل الأحوال يبدو مقبولا أن الجنوب الشرقي لموريتانيا يمثل منطقة التركيز الأهم حيث توجد 70% من قطعان البقر و 50% من قطعان الغنم و 40% من قطعان الإبل. و قد أظهرت الدراسات و البحوث المختلفة التي قيم بها في السنوات الأخيرة أن الشعب الأربع التالية من المنتجات الحيوانية هي الأكثر:

○ اللبن و منتجاته.

- اللحم الأحمر و الماشية الحية
- الجلود
- لحوم الدواجن و بيضها (تربية الطيور)

2-2-1-1. شعبة اللبن ومنتجاته

شعبة اللبن يمكن وصفها إجمالاً بالشكل التالي:

قبل الإنتاج، نجد أنشطة المصالح المرتبطة بالإرشاد و التكوين و البنى الصحية و موردي منتجات طب الحيوان و أعلافه. و بعد الإنتاج يمكن تمييز:

- الوحدات الصناعية التحويلية التي تدير مراكز تجميع اللبن الطازج و توجد هذه المراكز بقرب مناطق الإنتاج و تنتج هذه المصانع تشكيلة واسعة: اللبن المبستر اللبن المعبأ تحت درجة حرارة عالية UHT، الياور(اللبن الرائب) و الجبن...

- المنتجين الملقبين بالتقليديين: إنها الوحدات التي تباع اللبن الحليب و الرائب بقرب المراكز الحضرية كما تقوم أحياناً بإنتاج الزبدة و الدهن التقليدي.

يقدر أن إنتاج اللبن يتراوح بين 360.000 إلى 400.000 طن سنوياً و توجد مراكز الإنتاج الأساسية في المناطق الجنوبية الشرقية من البلاد و في حوض النهر و حول المراكز الحضرية الرئيسية. لكن مراكز التجميع تقتصر على مدن بوغي، روصو و نواكشوط و لا يستفيد منها إلا المنتجين الموجودين على طول المحاور الطرقية التي توصل إلى المناطق الحضرية و بعبارة أخرى كل إنتاج اللبن في المناطق الجنوبية الشرقية التي تحتضن أكثر من نصف ماشية البلد لا تدخل في دورة الإنتاج الصناعي.

وحدات التحويل تبلغ 5 من أشهرها "تفسك" و Top lait و "الوطنية". إنتاج هذه الوحدات لا يخضع لإحصائيات رسمية لكن تقديرات FAO لتفسك، الوحدة الأهم، ترى أن متوسط إنتاج هذه الوحدة السنوي هو 5440 طن من اللبن المعالج، أي أقل من 2% من إنتاج اللبن المحلي.

على هذا الأساس يمكن أن نخلص إلى أن الإنتاج الصناعي من اللبن يعني أقل من 10% من الإنتاج الوطني من الألبان.

و من جهة أخرى فإن إمكانيات تطوير الإنتاج الصناعي الوطني من الألبان كبيرة وذلك بالنظر إلى مستوى الواردات من منتجات الألبان إذ تقدر ب 70.000 طن باعتبار كل الأصناف و تكلف هذه الواردات حوالي 57 مليار أوقية. و تعتبر هذه المنتجات مدعومة بشكل كبير من طرف دول منشئها و وصولها إلى السوق الموريتاني يعتبر أحد أهم العوائق أمام تطوير صناعة الألبان محلياً. إن تطوير هذه الشعبة يمر حتماً بوضع آليات مناسبة للحماية من المنافسة غير الشريفة التي تتعرض لها من طرف الألبان المستوردة. إنها أيضاً معاقبة بعامل ضعف الإنتاجية في السلالات المحلية: 2-4 لتر يومياً.

النتائج التي حصل عليها إثر عملية انتقاء الأبقار الأكثر لبناً في السلالات المحلية و تلقيحها من سلالات لبونة خاصة بالتلقيح الصناعي هي نتائج مشجعة و واعدة: (10-14 لتر/ يومياً). من ناحية أخرى فإن العجز في الأعلاف الطبيعية يلزم المنتجين باللجوء إلى تكميل الأعلاف بأغذية مركزة غالية الأثمان.

الحاجات التمويلية لهذه الشعبة (إنتاج الألبان) تشمل الاستثمار في إنشاء مراكز تجميع و وحدات معالجة في المناطق الجنوبية الشرقية للبلاد. تجديد التجهيزات للوحدات القائمة واستجلاب المدخلات (العناصر الداخلة في صناعة الألبان)، و القروض للمنتجين خاصة تلك الموجهة لتحسين الإنتاجية و تغطية الحاجات في الغذاء التكميلي للمواشي و تسويق المنتجات.

2-1-2-2. شعبة اللحوم الحمراء والحيوانات الحية

يمكن تصنيف الممنين حسب حجم قطعانهم إلى نوعين صغار و متوسطين يمارسون تنمية حيوانية تضمن لهم البقاء و توفر لهم لقمة العيش و يبيعون منها بقدر ما يسدون به حاجاتهم الأساسية، و هناك ملاك كباري حضنون فئة من الممنين المهنيين المختصين في التنمية ذات التوجه التجاري، كما يلاحظ كذلك وجود مجموعة من الملاك تتكون من موظفين و من رجال أعمال يمارسون تنمية لقطعانهم ذات مآرب شخصية.

يتم بيع الماشية إما مباشرة في الأسواق الأسبوعية المتخصصة التي تقام في التجمعات المدنية الكبرى التي تقع بالقرب من مناطق وجود الماشية بشكل مكثف أو عن طريق وسطاء (يدعون مجمعين) يمرون بالتجمعات البدوية صغيرة الحجم و بالقرى لشراء الماشية. الحيوانات المعدة للبيع خارج منطقة الإنتاج تساق جماعيا كقطعان للبيع أو تحمل في الشاحنات إلى الأسواق النهائية في المراكز الحضرية الكبرى و بالخصوص نواكشوط. كما ترسل إلى بلدان شبه المنطقة مالي ، ساحل العاج و السنغال.

في الأسواق النهائية المشترون الأساسيون هم القصابون بالجملة. في نواكشوط يتركز هؤلاء عند المسلخة الرئيسة شرق نواكشوط. يشتري هؤلاء الحيوانات و يبيعون اللحوم بالجملة للجزارين الصغار في أسواق المدينة، يتم نقل هذه اللحوم من المسلخة إلى المدينة بواسطة سيارات شحن صغيرة لا تهتم كثيرا بالنظافة وصحة المستهلك.

الجدول 2: تقدير استهلاك اللحم في نواكشوط

	عدد الرؤوس	اللحم بالطن	نسبة اللحوم المشوية
البقر	1763000	26445	24
الإبل	1413000	22890	21
الغنم	16670000		55

إن إخضاع منتوج شعبة اللحوم الحمراء الموجهة للأسواق المحلية للمعايير الصحية يتطلب استثمارات تهدف إلى بناء مسالخ عصرية تخضع لمعايير الصحة من جهة و منح قروض للفاعلين الخصوصيين لتشجيع و إخضاع وسائل النقل و المذابح للمعايير الصحية.

تقدم طلبات القرض أيضا من طرف الفاعلين الخصوصيين خاصة القروض للاستهلاك لصالح الأسر الأكثر فقرا لتمكينهم من الاستفادة من المواسم الأفضل للبيع و قروض التسويق لجميع الفاعلين في الشعبة. و بما أن الاستغلال اليوم يقتصر على بيع الحيوانات الحية فإن جهود التمويل ينبغي أن تنصب على إقامة البنى التحتية الثقيلة للتسمين و الذبح و الحفظ و الإخضاع للمعايير الصحية.

بجانب هذه الشعبة تنمو شعبة جمع و معالجة الجلود. يبدو أنه يوجد العديد من الوحدات شبه الصناعية التي تقوم بمعالجة أولية لجلود الأبقار و المجرات الصغيرة التي تعد للتصدير. هذه الوحدات تعمل لصالح مشترين أجانب يقدمون المبالغ الضرورية لشراء هذه الجلود. هذا النظام التمويلي لا يخلو من عواقب سيئة على مجمعي الجلود الواقعين تماما تحت رحمة هؤلاء المشترين. الجلود غير المقبولة من طرف المشترين الأجانب تعالج عن طريق الطبخ للتصدير إلى بلدان شبه المنطقة أو بالطرق التقليدية للاستخدام في الأسواق المحلية. طلب التمويل لهذه الشعبة يمكن تلبيته بنفس الشروط التي يلبي فيها طلب شعبة اللحوم الحمراء.

3-1-2-2 شعبة لحوم الطيور

الإحصائيات الموفرة عند إدارة التنمية الحيوانية تقدر عدد الطيور الدواجن في موريتانيا ب 3.5 مليون رأس منها 2 مليون تتم تربيتها في الريف الموريتاني. إنتاج موريتانيا من الدجاج المذبوح يقدر ب 7000 طن منها 3000 طن من الحظائر التي تخضع للتربية الحديثة و 4000 من الحظائر التقليدية في المناطق الريفية. و يقدر استهلاك البلد من الدجاج ب 12.000 طن. جودة و نوعية المنتج المعد للاستهلاك غير معروفة بشكل جيد و لا تخضع لأي رقابة، قبل وصولها إلى المستهلك، من طرف أجهزة التنمية الحيوانية.

يلاحظ تزايد الاهتمام بالإنتاج الوطني من الدجاج منذ سنوات بسبب الفتوى المحرمة لاستهلاك بعض المنتجات المستوردة.

الفاعلون الأساسيون في نشاط تربية الطيورهم المربون الموردون و مربو الطيور الصغار المحليون و الوسطاء البائعون. لا توجد حتى الآن في البلد مبيضة صناعية و بالتالي فإن الفراخ تستجلب أسبوعيا من المغرب و السينغال عبر الطرق البرية.

كما يتم أيضا استيراد المدخلات الأخرى من أغذية و تجهيزات. يقدر استهلاك البيض ب 10 ملايين وحدة منها 5 ملايين يتم إنتاجها في الوسط الريفي.

توجد في نواكشوط وحدة لإنتاج البيض تضم 3000 دجاجة.

تتوفر هذه الشعبة على إمكانات كبيرة للتطور بسبب تغير نمط الاستهلاك و ضعف تطورها أصلا. يجب أن يتضمن طلب القرض للشعبة تمويل حاجات الوحدات الصناعية من أموال التشغيل و من تمويلات الاستثمار بغية تجديد و توسيع و/أو عصرنه التجهيزات، و من القروض التجارية للتجار

البائعين بالجملة و الوسطاء الموزعين. و باستثناء الوحدات الصناعية فإن القروض الأنسب لحاجات منتجي القطاع الحيواني هي القروض الصغيرة للاستهلاك و تمويل النشاطات المدرة للدخل المقترحة من طرف المصالح المالية المجاورة.

2.2.2 شعب الإنتاج النباتي

يعطي الجدول أسفله عرضاً إجمالياً لأهم المنتوجات موزعة حسب المنطقة الزراعية -الإيكولوجية.

جدول 3: عرض إجمالي للشعب الزراعية

الإنتاج/المنطقة	زراعية رعوية	واحات	مروية	شبه ريفية
حبوب	الذرة البيضاء و الدخن	القمح والشعير	الأرز، الذرة القمح و الذرة البيضاء	
خضروات		الجزر	البطاطا الحلوة، اللفت، البصل، البطاطس، الفاصوليا الخضراء	النعناع، الجزر الطماطم، الملفوف
فواكه		التمور	الموز	

و هذا الجدول لا يحيط بجميع المنتجات الزراعية المزروعة في موريتانيا فهي بالطبع أكثر من ذلك. و مع ذلك و رغم هذه الإمكانيات، يلجأ إلى الاستيراد لتغطية حاجات السوق الوطني من المنتجات الزراعية لتصل إلى 70%. وبالفعل:

- يرتكز استغلال الأراضي في المنطقتين الزراعية-الرعية و الجافة على استغلالات صغيرة ذات طابع عائلي تعتمد على تقنيات إنتاج بدائية و موجه إلى المعاش.
 - يحتفظ الإنتاج في المنطقة المروية في معظمه بهذا الطابع التقليدي رغم تطور الاستغلالات الخاصة ذات التوجه التجاري و خاصة في شعبة زراعة الأرز.
- يمر تطور الزراعة في موريتانيا بالتكثيف و التنوع و المهم من وجهة النظر هذه تحليل وضعية الشعب الموجودة و الكشف عن تلك التي يمكن تطويرها مع الأخذ بعين الاعتبار الواقع الموريتاني. و فيما يلي سوف نقوم بتقديم هذه الشعب و سنشير، كلما أمكن ذلك، إلى الشعب الجديدة القابلة للتطوير بهدف التنوع.

2-2-2-1. إنتاج الخضروات

تبين التحقيقات التي أجريت في إطار برنامج التنمية المدمجة للزراعة المروية في موريتانيا (PDIAIM) سنة 2010 أن البصل و البطاطس يحوزان أعلى معدل للاستهلاك اليومي للخضروات : 55 طن لكل واحد منهما، تليهما الطماطم (19.2 طن) و البطاطا الحلوة : 17.9 طن و الجزر 14 طن. كما تبين نفس الدراسة أن نسبة تغطية هذا الطلب من خلال الإنتاج الوطني هي 8% بالنسبة للبصل و 13% بالنسبة للطماطم و 34% بالنسبة للبطاطا الحلوة و 8% بالنسبة للجزر. فإنتاج الخضروات أقل إذن بكثير من المطلوب و لذا ينبغي أن نتساءل عن العوامل المسببة لهذا العجز

بغية التعرف على المعوقات التي تشكل عقبة أمام تنامي إنتاج زراعة الخضروات والعمل على إزالتها .

تبين الدراسات التي أجريت لشعبي البصل و البطاطا الحلوة أن معظم الاستثمارات في زراعة الخضروات التي تمون السوق توجد في منطقة حوض نهر السنغال و أن القطع الأرضية الأنسب هي الواقعة على الأراضي الخفيفة (المؤسسة) على حافة).
يبرز تحليل للاستثمارات الزراعية المنتجة للخضروات التصنيف التالي:

- مساحات خاصة

و يتعلق الأمر بقطع أرضية مستثمرة من طرف فاعلين خصوصيين بشكل فردي. تتراوح أبعادها في الغالب بين 20 و 100 هكتار و أحيانا تأخذ أبعادا أهم قد تصل إلى 1000 هكتار.
يخصص الجزء الأكبر من هذه الاستثمارات لزراعة الأرز في حين لا يبقى لزراعة الخضروات إلا الجزء الأقل. تمكن زيادة إنتاج هذه الاستثمارات لكن بشرط اتخاذ تقنيات مناسبة و وضع نظام للتشجيع و تطوير أدوات للتمويل.

مساحات للتجمعات أو لتعاونيات

و يتعلق الأمر بقطع صغيرة من 2 إلى 6 هكتار مخصصة لزراعة الخضروات و مزروعة من طرف تجمعات تضم مئات النساء أو باستثمارات لمساحات ذات أبعاد أكبر تصل إلى 20 هكتارا أو أكثر، تسود فيها زراعة الأرز، كمنشآت مهيم، في حين تمارس زراعة الخضروات كمنشآت مكملة في موسم البرد. و يجب أن تحظى هذه الاستثمارات بعناية خاصة من أجل وضع آلية تسهل ولوجها إلى نظام تمويل الزراعة.

- المساحات الكبيرة الجماعية

و تعني هذه التسمية المزرعة النموذجية لبوكي (CPB) و المزارع النموذجية لكركل (PPG1 و PPG2) و مزرعة فم لكليته. تمارس زراعة الأرز في هذه المزارع على الأتربة الأثقل و الزراعة المتعددة على الأتربة الأخف. توفر هذه المزارع إمكانات مهمة لتطوير زراعة الخضروات. و لقد سجل سنة 2010 قرابة 70 هكتارا لزراعة البصل في CPB و تم استغلال 500 هكتار سنويا لإنتاج البطاطا الحلوة في فم لكليته. فينبغي لنظام تمويل الزراعة إذن أن يهتم بهذه المزارع بغية تحويل هذه الإمكانيات إلى إنتاج حقيقي و الاستفادة من التجربة الموجودة سلفا في هذا المجال.

- الزراعة تحت النخيل

يحتل إنتاج الخضروات "تحت النخيل" و حسب المناطق 20 إلى 50% من الاستثمارات و هو موجه أساسا إلى زراعة الجزر (80%) و تتركز أساسا في الأشهر الثلاثة الأولى من السنة. يقدر الاستهلاك الذاتي بـ 10% و يرسل الفائض إلى المراكز الحضرية المجاورة لمنطقة الإنتاج و في الأغلب إلى نواكشوط. و تعتبر نوعية الجزر المنتج غير مرغوب فيها لدى المستهلكين و المردود ضعيف : 7طن /هكتار. و من جهة أخرى يسبب غياب نظام للحفاظ إغراق السوق بهذا المنتج طيلة فترة وجيزة مما يسبب انخفاضا حادا

للأسعار. وأخيرا فإن الاستمرار في هذا الإنتاج يزيد من الضغط على الموارد المائية و عليه فإن الأولوية بالنسبة لنظام التمويل هنا هي دعم تقنيات تسيير الماء بشكل أمثل.

يبين تحليل نشاط زراعة الخضروات أن المساحات حسب المنتج المعني تبقى جد محدودة وبالتالي "حجم الأعمال" الناشئ عن هذا النشاط يبقى هو الآخر محدودا. هذه الوضعية لا تواتي بالضرورة نظام تمويل للشعبة. ولكن إذا ما حسبنا نسبة الحاجات النظرية لسوق نواكشوط إلى المساحات الزراعية القابلة للاستثمار من أجل تلبية الحاجات من منتجات الخضروات، فإن المستقبل يبدو واعدا طالما أن جزء صغيرا فقط من هذه الحاجات هو الذي تتم تلبيةه اليوم .

وبالفعل، فإن المساحات المزروعة إذا قيست بمنتجها من الخضروات نادرا ما تجاوز 20 هكتارا بالنسبة لشهر معين و هكذا فإن مجموع المساحات اللازمة للمنتجات العشر التي تم إحصاؤها محسوبا على فترات زمنية (بمعدل شهر للفترة الواحدة) لا يتجاوز في معدله 124 هكتارا و قد يهبط هذا المعدل حتى 90 هكتارا إذا ما حذفنا القيمتين الاستثنائية لإنتاج البصل في يناير 213 هكتارا و البطاطس في دجمبر 198 هكتارا.

هذه الأعداد و المقادير تظهر بجلاء حدود الرهانات و خاصة من وجهة نظر نظام للتمويل مثل النظام المصرفي و لكن إذا ما تم رفع المعوقات التقنية و وضع حماية مناسبة فبمقدور هذه الشعبة تحويل الإمكانيات المتوفرة لديها إلى إنتاج حقيقي. و قد لوحظت أمثلة ناجحة لتطور الشعبة في شبه المنطقة فالسياسة التي ينتهجها السنغال لترقية شعبة البصل هي خير شاهد على ذلك.

جدول 4: التوزيع الشهري للإنتاج الوطني للخضروات حسب المنتج

المنتجات	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغشت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	دجمبر	المجموع
الباذنجان	8	9	12	14	14	14	14	14	12	8	4		109
الجزر	19	21							19	17	15	15	106
الملفوف	7	11	12						14	13	9	9	75
السدباء (القرع)	10	35							10	8	8	8	79
البصل	213								68	60	56	56	453
البطاطس الحلوة	16	20	20	81				24	8	8	6	12	195
التوابل				2	2	2	3	4	4	4	3	2	24
الفلقل									6	6	6	6	24
البطاطس										66	66	198	330
الطماطم	5	6	8	9	13	9	8	6	8	7	7	8	94
المجموع	270	101	49	102	29	25	25	48	149	197	180	314	1489

المصدر: SDR 2013-2025 تقرير الشعب

يبين تصنيف المنتوجات المفصل أعلاه أن الإنتاج البستاني (زراعة الخضروات) يكون في الغالب مكتملا لإنتاج رئيس أساسه الأرز من خلال تعاونيات أقيمت على مساحات جد محدودة فهذه الشعبة غير مؤهلة إذن لتمويل من النوع المصرفي بسبب أداؤها و تواضع المبالغ المطلوبة و غياب المستندات التي تسمح بالائتمان العقاري. و حجم النشاطات لا يسمح بالأحرى بدعم قرض خاص. و يتمثل المخطط الأكثر واقعية في تشجيع تطوير القروض الملحقة بالسلف لغرض زراعة الأرز بالنسبة للمنتجين الذين يمارسون الزراعة المزدوجة و كذلك تشجيع الولوج إلى شبكات القرض الصغير بالنسبة للتعاونيات و أشباهها.

2-2-2-2. إنتاج الفواكه : شعبة التمور

الفواكه المنتجة في موريتانيا هي أساسا الموز و المانجا و البطيخ و على وجه الخصوص التمور. و توضح البيانات المجمعة، في إطار دعم التنوع، من طرف PDIAM سنة 2010، أن المعدل اليومي للمبيعات في سوق نواكشوط هو 14 طن بالنسبة للموز و 11.7 طن بالنسبة للبطيخ. و يغطي الإنتاج الوطني على التوالي 20% و 53% من هذا الطلب.

لم تتم متابعة هذه الإحصائيات بشكل منهجي و لم تنشر دراسات حول هذه الشعبة و لكنه من المعلوم بدهاءة أن إنتاج التمور يبقى هو الإنتاج الأكثر دلالة و الأكثر انعكاسا على حياة شعوب الريف.

و يقدر عدد النخل المنتج للتمر ب 1.9 مليون نخلة موزعة على 218 واحة. تغطي هذه الواحات مساحة إجمالية تقدر ب 12000 هكتار و يبلغ عدد سكانها 230000 ساكن. يقدر الإنتاج الكلي للتمور بحوالي 20000 طن سنويا، 55% منها تنتج في أطار و 20% في تكانت و 15% في لعصابة و 10% في الحوضين.

يقدر حجم الاستثمارات التي تضم عموما ما بين 40 إلى 60 نخلة من 0.2 إلى 0.5 هكتار تستخدم في الغالب تقنيات إنتاج بدائية و يقدر أن 85% من النخيل تنمو بشكل طبيعي (غير مغروسة).

التقدم الحقيقي الوحيد الذي سجله هذا الفرع يوجد على مستوى تقنيات ضخ المياه رغم ما لها من تأثير سلبي على مستوى المياه الجوفية و بالتالي على مردود الزراعة و استمرارية الواحات.

يتراوح المردود حاليا بالنسبة للنخلة الواحدة من 30 كلغ إلى 50 كلغ في أدرار و من 10 إلى 30 كلغ بالنسبة لباقي الوطن مقابل معدلات تتراوح ما بين 50 إلى 80 كلغ في شبه المنطقة.

يستهلك قرابة 68% من إنتاج التمور ذاتيا و يسوق الفائض محليا خلال موسم الكيطنه أو يرسل إلى المراكز الحضرية و خاصة نواكشوط إما عن طريق المنتجين أنفسهم أو من خلال وسطاء. تستخدم عدة

تقنيات لحفظ التمور التي لم تبع طازجة مثل التجفيف و التحويل إلى عجينة والطهي...

غير أن مستوى الإنتاج لا يسمح بالوصول إلى عتبة المردودية المطلوبة بالنسبة لوحدات المعالجة العصرية: فالوحدتان اللتان تم تأسيسهما في أطار و كيفه توجدان في حالة توقف كما هو الحال أيضا

بالنسبة لوحدته إنتاج مربى التمر التي بدأت نشاطها سنة 2006 بأطار.

3-2-2-2- إنتاج الحبوب

تشير إحصائيات الإنتاج الزراعي وخاصة ابتداء من 2008 إلى تخصص حقيقي على مستوى مساحات إنتاج الحبوب؛ فالحبوب التقليدية (الدخن، الذرة الصفراء، الذرة البيضاء) تنتج بالكامل في مناطق الزراعة المطرية (ديري و الأحواض المنخفضة) و مناطق تراجع مياه النهر و ينتج الأرز في المنطقة المروية و يتوزع هذا الإنتاج في المتوسط حسب النسب التالية: 46% بالنسبة للحبوب التقليدية، 54% بالنسبة للأرز و قد أضيف إنتاج القمح، الذي لا يزال ناشئا (0.6%)، إلى إنتاج الحبوب التقليدية.

جدول 5: إنتاج الحبوب (بالطن) خلال السنوات الخمس الأخيرة:

المجموع	الأرز		الحبوب التقليدية		
180 406	46%	82 165	54%	98 241	2008-2007
214 836	50%	107 422	50%	107 414	2009-2008
170 503	31%	53 569	69%	116 934	2010-2009
274 362	49%	134 447	51%	139 916	2011-2010
198 649	80%	158 921	20%	39 728	2012-2011

المصدر: وزارة التنمية الريفية

يبين تحليل أكثر دقة لإنتاج الحبوب التقليدية أن جزء الإنتاج في مناطق تراجع مياه النهر المتحكم فيها لا يمثل إلا 7% من المنتج الكلي. و يمارس إنتاج الحبوب بنسبة 86% خارج الضفة و بالتالي فهو يرتبط تماما بالتساقطات المطرية.

تعتبر المخاطر المرتبطة بهذا الإنتاج و تشتته في المساحات و الوضع القانوني للأراضي و المعوقات الاجتماعية و المادية التي تعترض سبيل عصنة التقنيات، كلها عوامل تمنع من الحصول على عرض التمويل التقليدي و بصفة عامة من الاستثمار في هذا الفرع.

جدول 6: توزيع إنتاج الحبوب حسب نظام الإنتاج

ديري	الأحواض المنخفضة	والو	مناطق تراجع مياه النهر المتحكم فيها
50%	24%	19%	7%
60%	32%	2%	7%
73%	20%	1%	6%
70%	23%	2%	5%
21%	63%	3%	9%

يمر تطوير عرض التمويل لصالح هذا النشاط بإجراءات تحفيزية ترمي إلى توسيع نشاطات شبكات القروض الصغيرة لتشمل هذه المناطق وتطوير آليات تأمين و ضمانات مناسبة.

1-3-2-2-2 شعبة زراعة الأرز

إنتاج الأرز هو الزراعة الرئيسة التي تمارس على طول الضفة، وقد بلغت المساحات المزروعة سنة 2012 أعلى مستوى لها خلال السنوات العشر الأخيرة 20356 هكتارا في فصل الخريف و10654 في الفصل المقابل.

وهكذا فباستثناء زراعة الخضروات، يحتل الأرز معظم الأراضي المستصلحة في المساحات المروية مع التحكم الكلي في الماء.

تنقسم الاستثمارات الزراعية إلى ثلاث فئات:

- المساحات الجماعية الكبرى

المساحات المعنية هنا هي المزرعة النموذجية لبوكي (780 هكتارا) و المزارع النموذجية لكركل (PPG1: 788 هكتارا و PPG2: 1188 هكتارا) ويتعلق الأمر بأراضي تصعب خصصتها تولت الدولة استثمارها و قامت بتوزيعها على مستثمرين بمعدل قطع أرضية من 0.2 إلى 0.5 هكتار.

وقد عهد إلى منظمات تمثل المستثمرين بتسيير أشغال الري كما كلفوا أيضا بتحصيل الرسوم المستحقة على كل مستثمر لتغطية تكاليف ضخ المياه. المردود ضعيف نسبيا حيث يتراوح بين 3 إلى 4 طن من الأرز (Paddy) للهكتار (طن/هكتار). لا يسمح الدخل الناجم عن تسويق الإنتاج بعد خصم ما هو مخصص للاستهلاك الذاتي بتغطية رسوم الماء و تسديد القروض المتعاقد عليها لشراء المدخلات الزراعية فبالأحرى أن يكون مخصصات مالية لصيانة الاستصلاحات و التجهيزات. يحول التأخر في التزويد بالماء المرتبط، من بين أسباب أخرى، بتأخر تسديد الرسوم وبصعوبة الحصول على قروض جديدة بسبب المتأخرات دون القيام بزراعة ثانية للأرز و بالتالي دون الوصول إلى مستوى من التكثيف يتلاءم مع مردودية هذا النشاط.

- المساحات القروية:

يتعلق الأمر عموما بمساحات من 20 هكتارا موزعة على قطع من 0.5 هكتار تمنح حسب العائلة. يستفيد المستثمرون من مساعدة الشركة الوطنية للتنمية الريفية SONADER التي تشاركهم في الاستصلاحات و التموين بالمدخلات كما تقوم بالتأطير فيما يتعلق بالتكوين و الاستشارات. ورغم الدعم المقدم (مثل المنحة المقدمة من مشروع PDIAIM لصالح الاستصلاح) فإن المردود يبقى ضعيفا. و تتمتع هذه الفئة من المستثمرين بأعلى معدل للمتأخرات لدى UNCACEM.

- المستثمرون الخصوصيون

لقد أدت الإجراءات التحفيزية التي قامت بها السلطات العمومية (سهولة الحصول على الأرض و على القرض و سعر شراء مشجع و بيع مضمون لكامل الإنتاج...) ابتداء من منتصف العشرية (1980- 1990) إلى نوع من الاندفاع نحو زراعة الأرز.

لم تكن لدى المزارعين الجدد و التجار أو أصحاب الأرض أية معرفة بالاستغلال الزراعي. تمثل هذه الاستثمارات اليوم أغلبية المساحات المروية المزروعة وتساهم بما يزيد على 60% من إنتاج الأرز (Paddy). و لكن مردود هذه الاستثمارات يبقى جد عشوائي بسبب المعوقات المتعددة التي تعترض سبيل تطويرها: نوعية الاستصلاحات، نوعية المدخلات، عدم توفر التجهيزات، كلفة الطاقة.

- الفاعلون الآخرون في الشعبة:

تولي السلطات العمومية اهتماما خاصا لهذه الشعبة من حيث المتابعة و التأطير. أهم مقدمي الخدمات هم الفاعلون العموميون مثل المركز الوطني للبحث التطبيقي حول التنمية الزراعية (CNARADA) و الشركة الوطنية للتنمية الريفية (SONADER) للتأطير و الاستشارة و الشركة الوطنية للاستصلاح الزراعي و الأشغال (SNAAT) للأشغال الزراعية و CSA و SONIMEX لشراء و توزيع الإنتاج، يمارس الفاعلون الخصوصيون نشاطات التقشير و توفير البذور و المدخلات الأخرى (السماد و مستحضرات الصحة النباتية، الوقود).

تعتبر شعبة زراعة الأرز النشاط الزراعي الوحيد الذي استفاد من جهاز للتمويل خاص به و سنتناول بشيء من التفصيل حاجياتها من التمويل و العرض الجاهز في إطار تحليل نظام تمويلها.

III. تمويل القطاع الريفي

أهم موارد تمويل القطاع الريفي هي الدولة و شركاؤها في التنمية و الفاعلون و المستثمرون الخصوصيون الوطنيون و الدوليون و النظام المالي الوطني. تم توجيه تمويلات الدولة أساسا نحو تشييد و صيانة البنى التحتية و لكنها ركزت أيضا على نشاطات ذات طابع تجاري (تسويق المحاصيل و التموين بالمدخلات و تنفيذ أشغال الاستصلاح...). لم يكن لتدخل الشركاء الفنيين و الماليين أثرا يذكر على تطوير الزراعة ذلك أنه لم يكن يندرج تحت إستراتيجية عملية للتنمية الريفية.

الاستثمارات المباشرة الأجنبية ما زالت جد محدودة، فالقطاع في مجمله ينهض به الفاعلون الخصوصيون الوطنيون الذين بدأوا يظهرن شيئا فشيئا التردد في المشاركة بسبب الصعوبات التي يواجهونها في سبيل الحصول على القروض و غياب آليات للضمان.

1-3. تاريخ القرض الزراعي الريفي

خلال الثمانينيات كان يعهد بتمويل الزراعة إلى بنوك تنمية ذات رؤوس أموال عمومية. وقد أعلن عن إفلاس الأخيرة من هذه البنوك سنة 1992، ومنذ ذلك التاريخ يتميز تمويل القطاع الريفي بغياب إطار شمولي يجمعه، فظل إذن عاجزا وغير منظم. وإلى تاريخ قريب كان القرض الزراعي في موريتانيا يمنح من طرف:

- النظام المصرفي
- شبكة وادديات الاستثمار و القرض لصالح الواحات MICO
- الاتحاد الوطني لتعاونيات الادخار و القرض للتنمية الحيوانية (UNCECEL)
- الاتحاد الوطني للتعاونيات الزراعية للقرض و الادخار في موريتانيا (UNCACEM)

ورغم التطورات الحديثة للنظام المالي الوطني فإنه لم يلعب دوره المنوط به في تنمية الزراعة وهذا ما ينطبق بصورة خاصة على القطاع المصرفي الذي تبقى مشاركته محدودة في تمويل الزراعة. وفعلا، فإن التزاماته في القطاع الريفي لا تمثل إلا 1% من القروض المصرفية.

يتعلق الأمر حقيقة بسلفات من UNCACEM مضمونة من طرف الدولة و تستفيد منها بالأساس شركات ملحقة بالمجموعات التجارية التي بحوزتها رؤوس أموال البنوك. كما ينطبق هذا أيضا على شبكة MICO التي تعتبر هي المتدخل الرئيس في تمويل النشاطات المدرة للدخل في منطقة الواحات. وفعلا يبين تقرير مراجعة الحسابات لهذه الوداديات في 2011/12/31 أن نشاطاتها غير منتظمة فعدد الوداديات التي مارست نشاطات هو 18 من أصل 53 سنة 2009 و 13 من أصل 53 سنة 2010. و قد مارست كل الوداديات MICO بدون استثناء نشاطات سنة 2011 و لكن 12 فقط من بين 62 المنتمية حاليا إلى الشبكة هي التي اعتبر إنتاجها مرضي فعلا.

تبقى التنمية الحيوانية هي الأقل حظا في القطاع الريفي في مجال التمويل. و قد تقرر مؤخرا توحيد صناديق الادخار و القرض العشرين التي تم إنشاؤها بدعم من PADEL تحت إدارة UNCECEL. تمت إقامة البنى و لكن عمليات القرض لم تبدأ بعد بسبب نقص الموارد. و قد خصصت منحة قدرها 400 مليون أوقية للمشروع و لكن يلاحظ ببطء في صرفها قد يرجع إلى تنازع الاختصاص بين UNCECEL و صندوق الإيداع و التنمية (CDD) الذي تم إنشاؤه مؤخرا.

لقد كانت UNCECEL هي الفاعل المالي الرئيس في القطاع الريفي من خلال التعاونيات الزراعية للقرض و الادخار CACES حيث تمثل 91% من القروض الموزعة من طرف هيئات التمويل الصغيرة IMF و تقريبا كل القروض المخصصة لزراعة الأرز. تمثل مساحات الاستثمارات التي يستفيد أصحابها من تمويلات UNCACEM نسبة 80% من المساحات المستغلة أي ما يقارب 8000 هكتار سنويا. يعتبر الوضع المالي ل UNCECEL هشاً للغاية و لكنها حصلت من الدولة على الموارد الضرورية للقيام بتمويل حملة زراعة الأرز في غير أوائها (الفصل المقابل الجاف مارس - يونيو 2013) و يتداول هذه الأيام

إمكانية أن يعهد لـ UNCECEL بتمويل حملة الخريف 2013. ومع ذلك فإن الحكومة قررت أن تعهد لـ CDD بالتمويل العمومي لقطاع الريف الشيء الذي قد يؤدي إلى تصفية الـ UNCACEM في المستقبل القريب.

وتجدر الإشارة إلى أن المستثمرين الزراعيين يمكنهم الحصول على تمويلات أخرى من هيئات التمويلات الصغيرة الموجودة في المراكز الحضرية و من المنظمات غير الحكومية أو من هيكل مشاريع التنمية كما يمكنهم أيضا أن يستفيدوا من آجال التسديد الممنوحة من طرف مموني مدخلات و أدوات الزراعة أو من تسليم مقدم على التسديد من طرف أصحاب المصانع الذين قد يقبلون في بعض الأحيان بشروط أو نسب ربوية.

2-3. مقارنة جديدة للتمويل: CDD

CDD (صندوق الإيداع و التنمية) هو مؤسسة مالية عمومية تم إنشاؤها بموجب القانون بتاريخ 17 مارس 2011 على شكل مؤسسة عمومية ذات نظام خاص لتقديم الدعم للسياسات العمومية التي تنتهجها الدولة و لدعم التجمعات المحلية و تتمثل مهمتها الأولى في ترقية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلد و يبلغ رأس مالها الأصلي 5 مليارات من الأوقية و قد ارتفع مؤخرا (2 مايو 2013) ليصل إلى 10 مليارات من الأوقية. و قد ارتفعت إبداعاتها بتاريخ 31 مارس 2013 إلى 9.3 مليار أوقية و يبلغ مجموع سلفاتها و استثماراتها 2.1 مليار منها 474 مليون تحت تفويض التسيير و على المستوى العملي تتألف CDD من إدارتين كبيرتين تحظى كل واحدة منهما بلجنة للرقابة و تختلف مجالات نشاطاتهما و لكل واحدة منهما مواردها المستقلة.

1-2-3. إدارة الإيداع والأمانات

تحتفظ بالودائع من كفالة و أمانات، ذات طابع إداري أو عدلي، و ممتلكات المؤسسات العمومية التي لا تتمتع بالشخصية المعنوية. و يرخص لها بتجميع ودائع الجمهور و الاقتراض من السوق. و من حيث التشغيل، فهي تسيير الاستثمارات و القروض على الأمد القصير لـ CDD و تتدخل بشكل عام في جميع العمليات المصرفية التي لا تدخل في اختصاص إدارة التنمية.

2-2-3. إدارة التنمية

تتمثل مهمتها في تعبئة الموارد ذات الأمد البعيد من لدن المنظمات المتخصصة أو الهيئات المالية الدولية و يمكنها الشروع في حشد الأموال و إصدار السندات من مختلف الأنواع. توجه نشاطات التمويل هذه إلى المشاريع و البرامج التي من شأنها أن تسهم في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلد و يمكن أن تكون على شكل قروض و مشاركة بأسهم و ضمان.. إلخ. و تنفذ تدخلات الإدارة على شكل تفويض للتسيير في إطار اتفاق مبرم مع الدولة و/أو شركائها الفنيين و الماليين أو على حساب CDD، على مواردها الذاتية. و في هذه الحالة ينص القانون على أن القرض يمنح في إطار عملية تمويل مشتركة مع مؤسسة مصرفية أخرى.

3-2-3. بنية التمويل الزراعي

قررت الحكومة الموريتانية في مجلس الوزراء بتاريخ 27 سبتمبر 2012 إنشاء بنية مستقلة تختص بتمويل القطاع الريفي داخل الـ CDD. تأتي موارد هذه البنية أساساً من الاعتمادات المقدمة من طرف الدولة والمخصصات المالية الممنوحة من طرف الشركاء في التنمية لتمويل القطاع والهيئات المقدمة من طرف الـ CDD لصالح النشاط الزراعي. وستخصص هذه الأموال على وجه الحصر لتمويل القطاع الريفي ولكن مجال تدخل هذه البنية واسع جداً فهو يغطي:

- تمويل الاستثمارات الزراعية من أجل الاستصلاح والتجهيزات الزراعية واقتناء المدخلات و التسويق.
- تمويل مؤسسات زراعية: الزراعة الصناعية، أشغال.
- تمويل التنمية الحيوانية
- تمويل مؤسسات التمويل الصغيرة العاملة في القطاع الريفي

تم توقيع الاتفاقية الإطار، القاضية بإنشاء الجهاز الجديد لتمويل الزراعة داخل الـ CDD، في 27 دجنبر 2012 التي تنص من بين ترتيبات أخرى على أن البنية الجديدة يجب أن تباشر عملها قبل 31 مارس 2013 وأن تكون جاهزة لتأمين تمويل حملة الخريف 2013. سيتم في البداية تأسيس وكالتين لهذه البنية واحدة في روصو والأخرى في كميدي وشباك في بوكي. يجري حالياً اقتناء التجهيزات وتم تشكيل فرق للعمل لإعداد إجراءات القرض وتصور العرض المالي المنتظر وتقييم الموارد الضرورية.

وفي هذه المرحلة فإن القواعد الجديدة لم تأخذ بعد طابعها الرسمي بالكامل، ولكن يظهر من خلال مختلف المقابلات التي أجريناها مع الإدارة والأطر المسؤولين عن الملف أن الصندوق سيقصر في سنته الأولى على تمويل الزراعة المروية وخاصة حملة زراعة الأرز المعهودة.

تشير التقديرات الأولية إلى وجود 16000 هكتاراً تحتاج للتمويل وهو ما يعني حاجة في التمويل، على المدى القصير، قدرها 2560 مليون أوقية (9 ملايين دولار) وحاجات في الاستثمار قدرها 500 مليون أوقية (1,8 مليون دولار).

3-2-4. جوانب القوة والضعف في جهاز التمويل الزراعي لـ CDD:

يسمح إنشاء نظام للتمويل الزراعي داخل الـ CDD بإزالة عدد من العقبات كان يواجهها تمويل القطاع الريفي. بيد أنه سيسبب مشاكل ترتبط بشكل خاص بتمويل القطاع من طرف مصرف غير متخصص في الميدان أصلاً.

أهم نقاط قوة النظام الجديد هي :

- ستستفيد البنية الجديدة للتمويل من الأنظمة المحاسبية والمالية الموجودة أصلاً على مستوى الـ CDD ومن تأطير عالي المستوى يقوم به أطر مجربون كانوا يعملون في القطاع المصرفي،

- ستسمح مشاركة CDD بتعبئة الموارد ذات الأمد البعيد لتمويل الاستثمارات الكبيرة لصالح القطاع الريفي.
- يعتبر معدل الفائدة على القروض (الذي يساوي تقريبا معدل التضخم) ذو فائدة كبيرة على المستغلين في الزراعة.
- عرض القرض يغطي مجموع حاجات الحملة.
- يشجع التمويل الزراعي الجديد تطوير مؤسسات التمويل و مصالح الزراعة و اقتناء التجهيزات الزراعية.
- إنشاء صندوق للتكفل بالكوارث الطبيعية
- تشارك CDD في عملية منح سندات الملكية الممكن رهنا لصالح المساحات المزروعة
- تساهم CDD في تنمية التمويلات الصغيرة في الوسط الريفي
- تقترح البنية المكلفة بالقرض الزراعي تمويلات إسلامية تتلاءم مع المبادئ الدينية للسكان المعنيين
- تتوفر CDD على امتيازات الميزانية العمومية لتحصيل ديونها.

و فيما يتعلق بالمشاكل التي يطرحها هذا النظام الجديد فيمكن تلخيصها فيما يلي:

- البنية الجديدة منبثقة من مصرف عمومي؛ فيخشى أن يطغى الاهتمام بترقية القطاع على الالتزام بمردودية التمويلات.
- يميل المزارعون إلى اعتبار القروض المقدمة من طرف الهياكل العمومية مجرد هبات؛
- لا يتمتع العاملون في CDD بتجربة في مجال القرض الزراعي فبإمكانهم بدون شك أن يعتمدوا على مكتسبات الـ UNCACEM و لكن تجدر الإشارة هنا إلى أن نتائج هذه المنظمة خلال عشرين سنة من النشاط لم تكن في المستوى المطلوب. و من جهة أخرى فقد كان بإمكان UNCACEM أن تعتمد على لجان القرض التي تتألف من مستثمرين مهنيين يعرفون جيدا الصعوبات التي تواجه القطاع و كذلك الفاعلين فيه.
- يضاعف معدل الفائدة التفاضلي جدا مخاطر تحويل القروض الممنوحة على أساس ملفات زراعية إلى قطاعات أخرى.
- يشكوا نظام الإعلام الزراعي في مجمله من شح الوسائل و تتبنى مؤسسات القروض نظام الدفع حسب المراحل وفق الجدولة الزمنية الزراعية و تعتمد على زيارات ميدانية تتطلب تعبئة مهمة لموارد بشرية و مادية فهو جهاز يضع الكثير من الصعوبات أمام المستغلين و يبقى رغم كل هذا ذاتيا.

IV. الإستراتيجية الجديدة لتنمية القطاع الريفي

1-4. محاور و برامج التنفيذ

لقد صادقت الحكومة الموريتانية في نوفمبر 2012 على إستراتيجية جديدة لتنمية القطاع الريفي في أفق 2025، وقد اعتمدت هذه الإستراتيجية التي تنبع من ضرورة انتهاج مقاربة مدمجة لتنمية القطاع الريفي، خمسة محاور إستراتيجية و خمسة مجالات ذات أولوية بهدف تحسين صورة القطاع في أعين الشركاء في التنمية و المستثمرين سبيلا إلى النهوض بالقطاع إلى مستوى رهانات الأمن الغذائي و مكافحة الفقر، و هذه المحاور هي: (أ) ترقية التنمية الحيوانية، (ب) ترقية الزراعة، (ج) التنمية المحلية، (د) التحكم في تسيير الموارد الطبيعية، (هـ) ملاءمة الإطار القانوني و المؤسسي. يعتمد تنفيذ هذه المحاور على المجالات الإستراتيجية التالية: (أ) البنى التحتية، (ب) البحث، (ج) الإرشاد الريفي و التكوين، (د) التمويل، (هـ) التجارة.

حددت الإستراتيجية محاور فرعية بالنسبة لكل محور و حددت الشعب الواعدة، كما حددت بالأرقام الأهداف الإستراتيجية لكل شعبة في أفق 2025 و قد أنجز نفس العمل بالنسبة للمجالات الإستراتيجية. و قد آلت الإستراتيجية بعد ذلك إلى البرنامج الوطني لتنمية الزراعة و الرعي (PNDAE) و في إطار تنفيذ الإستراتيجية، صادق البرلمان في 27 مايو 2013 على قانون التوجيه الزراعي و الرعوي و قامت وزارة التنمية الريفية بتصوير برنامج للتنمية الريفية المدمجة (PDRI) و عرضه على شركائها في التنمية. هذا البرنامج يجمع الأعمال ذات الأولوية في منهجية متناسقة و يتطلب حجما إجماليا للاستثمار قدره 416 مليون دولار.

يهدف هذا البرنامج في أفق 2018 إلى رفع معدل تغطية الحاجات من الحبوب من 30 إلى 53% و إلى تحقيق اكتفاء ذاتي من المنتجات اللبنية في حدود 50% من الحاجات و إلى ضمان تغطية استهلاك اللحوم الحمراء بمعدل 100%. تتمثل نشاطات PDRI في استصلاح أكثر من 22000 هكتارا و بناء أو إعادة تأهيل 160 سدا منها 5 من الحجم الكبير و بناء مصنعين للبن.

تستحوذ الإنجازات المادية على حوالي 94% من المبالغ المبرمجة و الباقي يتوزع بين نشاطات التكوين و البحث و نشاطات دعم القدرات. يستلزم تنفيذ هذا البرنامج تعبئة تمويلات مهمة لتغطية تكاليف الاستغلال فعلى سبيل المثال تبلغ التمويلات الإضافية اللازمة لزراعة المساحات التي ينجزها المشروع بالنسبة لحملة زراعية واحدة حوالي 3500 مليون أوقية (12,5 مليون دولار). و يتم الحساب على أساس المعايير الحالية للقرض الزراعي (160.000 أوقية أو 572 دولار للهكتار) التي تأخذ في الاعتبار الهبات المقدمة من طرف الدولة.

2-4. الملاءمة بين الإستراتيجية والنظام الجديد للتمويل

لقد صنف بانتظام، عرض القرض سابقا كإحدى أهم العقبات التي تعترض سبيل تنمية القطاع ولذا قامت الحكومة باتخاذ إجراءات جديدة تتجسد في اتفاقية للتسيير تتمثل في أن يعهد بتسيير الموارد العمومية المخصصة لتمويل القروض الممنوحة للفاعلين في القطاع إلى مؤسسة مصرفية ذات رأسمال عمومي هي الـ CDD. ومن شأن هذه المعطيات الجديدة أن تغير بصورة جذرية نظام القرض الزراعي القائم حتى الآن.

قد تبدو في الظاهر فوارق بين النظام المالي المعتمد داخل الـ CDD و المقاربة التي تنتهجها إستراتيجية تنمية القطاع الريفي. وبالفعل، فإن فقرات الإستراتيجية المتعلقة بنظام التمويل تؤكد على ضرورة مركزية دور الدولة حول الوظائف التنظيمية و على إنشاء إطار مناسب لظهور قطاع خاص زراعي حقيقي بغية تطوير الشعب.

و قد اعتمدت الإستراتيجية إذن الأهداف الخاصة التالية: (1) ترقية آليات تشجيع الأداء (2) دعم التنسيق بين الدولة و شركائها في التنمية لتمويل تنمية القطاع الريفي (3) تنمية الوساطة المالية في المحيط الريفي (4) نفاذ المؤسسات المالية للقطاع الريفي إلى آليات ملائمة لإعادة التمويل (5) تطوير آليات الضمان من الكوارث (6) تطوير خدمات الاستشارات المالية و التسيير.

تعتبر المقاربة المعتمدة لتمويل القطاع الريفي وجمية بدون شك و لكنها لم تهيأ لها بعد الظروف المناسبة. فالقطاع المالي الخاص لم يبد حتى الآن أية رغبة في التدخل في القطاع الريفي رغم الترتيبات المحفزة التي وضعت لتشجيع التنمية في هذا القطاع و في الوقت الذي تسجل فيه الدولة بانتظام عجزا غذائيا. إن المقاربة التطوعية التي تبنتها الحكومة، من خلال الـ CDD، تهدف في المقام الأول إلى خلق مناخ ملائم لتنمية القطاع، فهي ليست إقصائية، و عليها أن تختفي مع تنامي إدراك القطاع الخاص المالي لفائدة القطاع و ما يخفى من إمكانات.

و في هذه المرحلة الانتقالية ينبغي لـ CDD ، وفقا لما ينص عليه نظامها، أن تعمل على تعبئة قروض طويلة الأمد من لدن الشركاء في التنمية، و لكن يلزمها أيضا تطوير مقاربة ترمي إلى تمويل مشاريع ذات مردودية بمشاركة البنوك الأولية كلما أمكن ذلك. كما ينبغي لها أيضا تشجيع ظهور قطاع التمويلات الصغيرة في الوسط الريفي حيث لا تتوفر حاليا على قدرات لمواكبة زراعة المعاش .

V. أي تحسينات للنظام الجديد للتمويل؟

دون المساس بمبادئه، فإن النظام المالي الذي أنشأته الحكومة لتمويل الزراعة، يحتاج إلى أن تجرى عليه تحسينات حتى يتسنى له الاضطلاع بدوره كاملا، و ذلك في انتظار تطبيق النظام الموصى به في الإستراتيجية. و يعتبر هذا التحسين ضرورة ملحة لكون تنمية القطاع الريفي تعتبر اليوم أولوية من

أولويات السياسة التنموية للبلد. يستفيد إنشاء نظام أكثر أداءً، لتمويل القطاع الريفي في موريتانيا حالياً، من ظروف و فرص ملائمة مهمة نذكر منها:

- لا يمكن الاستغناء عن الزراعة و خاصة الزراعة المرورية في تأمين استقلال البلد و أمنه الغذائي فهي تشكل طاقة كامنة مهمة جدا لإنتاج الثروات و التشغيل و لذا ما فتئت السلطات العمومية تظهر اهتماما بترقية أنظمة القرض التي تلي حاجاتها من التمويلات.
- إعداد إستراتيجية لتنمية القطاع الريفي في أفق 2025 و تصور برنامج تنمية ريفية مدمجة تستفيد من دعم الشركاء الفنيين و الماليين و قد حصل بالفعل على موافقة لتمويل أكثر من 50% من المبالغ المبرمجة
- يعتبر معدل تغلغل الخدمات المالية ضعيف جدا في موريتانيا : 4% بالنسبة للبنوك و 10% بالنسبة للتمويلات الصغيرة، فيوجد إذن هامش كبير للتنمية يمكن توظيفه من طرف هذا النظام.

- تظهر السوق النقدية وجود فائض. و قد بلغ معدل الفائدة على سندات الخزينة حدود 3%؛

- لا يمكن تلبية الطلب المتزايد للمواد الغذائية على المستوى الوطني بالكامل من خلال الواردات دون حدوث انعكاسات سلبية كبيرة على ميزان المدفوعات.
- قرب السوق الأوروبية يجعل الزراعة الموريتانية في ظروف حسنة فيما يتعلق بتصدير المواد الخام و المحولة

إلا أن وضع نظام كهذا لا يخلو من مخاطر. فمن المهم استحضار أهم هذه المخاطر و أكثرها شغلا للبلد:

- ترتبط استمرارية القرض الزراعي ارتباطا وثيقا بمرودية الزراعة المرورية، هذه المردودية التي تبقى جد عشوائية بسبب العقبات المتعددة التي تعترض سبيلها: نوعية الاستصلاحات، نوعية المدخلات، توفر التجهيزات، كلفة الطاقة...
- النقص في التنظيم على مستوى أسواق المنتجات الزراعية يساعد على عدم ثبات الأسعار.
- غياب شركاء فنيين دوليين يحد من تطوير الزراعة الصناعية و نقل التكنولوجيا.
- غياب آليات للضمان في مواجهة الكوارث.
- نادرا ما يتوفر المقرضون على وضعيات مالية مقنعة أو خطط للأعمال : تسيير الاستثمارات الزراعية لا يكتسي طابع تسيير المؤسسات.
- المنظمات الفلاحية غالبا ما تكون ضعيفة و غير مهيكلة بما فيه الكفاية.
- عمليات الخصم لدى البنك المركزي و التبادلات في السوق النقدية تتم في فترات قصيرة جدا لا تتلاءم مع حاجات تمويلات الزراعة.

- النقص في ثقة الفاعلين اتجاه النظام القضائي يضاعف الشكوك و خاصة المخاطر الناجمة عن قلة الأمن.

بالنظر إلى أهم موارده و نمط إدارته، فإن الآلية التي يجري حاليا تأسيسها داخل CDD تشبه الأجهزة المصرفية التي عرفتها موريتانيا. و على كل حال، و المسار مازال في طوره الابتدائي، يمكن الشروع من الآن في إجراءات مصاحبة لتفادي تكرار أخطاء الماضي. نذكر منها على سبيل الخصوص:

- دعم قدرات الـCDD فيما يتعلق بتقييم خطر القرض و تصور المنتجات المالية و تحسين نظامها الإعلامي
- إدخال أدوات جديدة للتمويلات والضمانات
- ترقية دينامية جديدة في العلاقات مزارعون/مؤسسات التحويل أو الخدمات موجهة إلى تحقيق أرباح من خلال منهج تعاقدية.

1-5. دعم CDD:

تتمثل الإجراءات ذات الأولوية في دعم CDD فيما يلي:

- التكوين على تقييم الخطر الزراعي: يمكن القيام بهذا العمل من خلال مساعدة فنية لمدة معينة أو من خلال تكوين يحدد محتواه انطلاقا من تحليل لمكتسبات الأشخاص المكتتبين
- القيام بدراسة لتحديد آليات التمويل الإسلامي الأنسب لسياق الزراعة في موريتانيا (السلم و المرابحة و المغارسة..) و تكوين أطر الصندوق (CDD) على استعمال هذه الأدوات و تسييرها؛
- إنشاء بنية بدعم من CDD (على شكل وكالة مستقلة) للاستشارات (التقنيات الزراعية و المحاسبة و تحضير الملفات المصرفية) لصالح المستثمرين الزراعيين. و سيطلب من هذا الجهاز تكوين قاعدة بيانات عن القطاع (حساب الاستغلال النموذجي و إحصائيات الإنتاج و معلومات حول الأسواق...) و ينبغي أن يستفيد منها جميع المتدخلين في القطاع من مؤسسات مالية وغيرها.
- وضع نظام معلومات جغرافية مرجعي موثوق به لمتابعة الاستثمارات الزراعية. و ينبغي لهذا النظام أن يضم أدوات للتعرف من نوع الصور الجوية تكمل البيانات المجمعة من طرف الوكلاء الميدانيين.
- إعداد خطة تمويل لصندوق الضمان من الكوارث و تحديد آليات تنفيذه؛
- تصور خطة محكمة تتعلق بتمويل إستراتيجية تنمية القطاع الريفي في مجمله لإزالة العقبات أمام مردودية القطاع. و يتعلق الأمر بإسقاط على المدى البعيد يأخذ بعين الاعتبار موارد الميزانية المنتظرة و الادخار الداخلي الذي يمكن تعبئته لصالح القطاع و الإمكانيات التي يمكن

أن يدرها النظام المالي و مستوى اللجوء إلى التمويلات الخارجية، كما يسمح بتحديد مصادر التمويل الأنسب.

2-5. تنويع عرض التمويل

يبين تحليل شعب الإنتاج أن معظم الاستثمارات الزراعية و الرعوية ترجع إلى النشاط المعاشي و لا تستجيب لمعايير الأهلية لدى البنوك التجارية و لا تتلاءم هذه النشاطات أيضا مع جهاز CDD ذي الانتشار المحدود و الذي يصعب عليه ملائمة تكاليف تبادلاته التجارية الحالية مع عمليات التمويل بمبالغ زهيدة و ذات طابع موسمي و تخضع للتغيرات المناخية. مبدئيا، آلية التمويل الأنسب هي شبكات القروض الصغيرة لكن و حتى في هذه الحالة فإن الوصول إلى حد أدنى أمر ضروري لحسن سير كل صندوق و لاستمرارية الشبكات.

يتطلب تطوير عرض التمويل لصالح القطاع الريفي إدخال منتجات جديدة من شأنها أن تساهم في الحد من تكاليف التبادلات التجارية و/أو التخفيف من المخاطر المرتبطة بالودائع. يستدعي مثل هذه التحديات دعم السلطات العمومية و الشركاء في التنمية على الأقل عند الانطلاق، لقد أجريت تجارب عديدة ناجحة في الدول النامية، نذكر على سبيل المثال بعض المنتجات المالية التي قد يسهل إدماجها في الممارسات الحالية للمؤسسات المالية في موريتانيا.

1-2-5. استخدام التقنيات الجديدة للإعلام والاتصال (NTIC)

يتمثل هذا الجهاز في اقتناء هواتف ذكية (سمارتفونات) أو برامج أخرى من هذا النوع تسمح بالولوج إلى حسابات الزبائن و تاريخ قروضهم و القيام بعمليات صناديق و سلفات فيمكن إذن لممثلي المؤسسات المالية التحرك باتجاه الأسواق و القيام بالعمليات التجارية من موقعهم مما يحد من تكاليف العمليات التجارية و يضمن تداول المعلومة إما بصورة آنية أو من خلال تحيين منتظم. و بالنسبة للعمليات نقدا، يمكن أن يستعين هذا الجهاز بوكالات الشبكة المعنية أو بوكالات شركاء مثل البريد و شبكات الهواتف النقالة و المؤسسات المالية الأخرى.

يتلاءم هذا النمط من توسيع نشاطات المؤسسات المالية بشكل خاص مع الأسواق الدورية لبيع الماشية كما يمكن أيضا أن يستفيد منه المزارعون، في المنطقة المطرية، البعيدون من التجمعات الكبيرة.

و يمكن الشروع فيه بفضل دعم القطاع العام فيما يتعلق بالتصور و/أو اقتناء البرمجيات المعلوماتية. و من جهة أخرى فإن البنوك التجارية و CDD تستخدم برمجية تسيير مماثلة يتم اقتناؤها عادة من نفس المورد. و سيكون من السهل عليهم العمل المشترك لتطوير وحدات تسيير من نوع تلك الموصوفة أعلاه.

2-2-5. إصدار السندات

يتمثل هذا النوع من القروض بالنسبة للمنتج في الحصول على سلفة من خلال رهنه لإنتاجه المحتجز في مخازن بحوزة شخص ثالث معتمد من طرف المؤسسة المالية المعنية. فيقوم المزارع بنقل إنتاجه إلى المكان المتفق عليه حيث يستلم إفادة إيداع قابلة للتظهير تجسد العملية، وبهذا يتحرر المزارع من إلزامية التسويق الفوري فيمكنه انتظار ظرف أفضل لبيع إنتاجه. تمكن الموارد المحصول عليها من القيام بنشاطات جديدة مدرة للدخل أو الاستعداد لزراعات جديدة وفقا لمنطق التكتيف.

تمكن إفادات الإيداع أيضا من تطوير آليات بيوع للأجل أكثر ملائمة للمزارعين. تماشى آلية التمويل هذه الزراعة المروية التي تتطلب مردوديتها حدا أدنى من التكتيف و بالتالي احترام جداول زمنية زراعية ملزمة.

كما أنها مفيدة أيضا لمزاعي الأرز الذين يرغبون في الحصول على قروض من الـCDD أو بنوك أخرى و لكنهم لا يتوفرون على سندات ملكية لأراضي. يسمح إصدار السندات لمزاعي المنطقة المطرية بتأجيل مبيعاتهم تحينا لفرص أفضل للأسعار أو بالاستثمار في نشاطات موسمية أخرى مثل تسمين الحيوانات للذبح.

يمكن للسلطات العمومية المساهمة في تطوير هذه المنتجات من خلال إنشاء أو اعتماد مستودعات ملائمة بجوار مناطق الإنتاج و/أو بتوفير ضمانات للمنتجات المخزنة.

3-2-5. التأمين

ويتعلق الأمر بأنظمة للتأمين مبنية على مؤشرات الطقس، التي لها علاقة مباشرة بالإنتاج الزراعي، مثل مستوى المطر، درجة الحرارة... الخ. يمنح وقوع الحدث الحق في تسديد مبلغ محدد سلفا و مبن على وثيقة التأمين.

يسمح هذا النظام بتجنب آليات التقويم للكوارث المكلفة و المحفوفة بالمخاطر، زد على ذلك أنه مفتوح أمام الوكلاء الاقتصاديين الآخرين المعرضين لنفس المخاطر التي يتعرض لها المزارعون و الممارسون لنشاط ملحق بالنشاط الزراعي: موردو المدخلات، التجارة العامة و الصناعة الزراعية.

4-2-5. صناديق الضمان

هي صناديق أسستها السلطات العمومية لضمان نجاح بعض فئات السلفات أو المشاركة بالأسهم. ترتبط سلسلة الاعتمادات المؤهلة بالنشاطات التي يرغب في ترقيتها. يمكن أن يتعلق الأمر بالقروض على الأمد القصير من أجل تمويل الحملات الزراعية أو تسويق المنتجات و بالقروض على الأمد المتوسط و البعيد و بالأسهم لتشجيع الاستثمارات و التجديد.

تتكون موارد الصندوق من تمويلات عمومية و من تحصيل العمولات على العمليات المصرفية المعتادة و من مشاركة مستفيدين.

و تتنوع مستويات التكفل من تغطية تكاليف المتابعة إلى تعويض الديون التي تعتبر غير قابلة للاسترداد مروراً بالتكفل الجزئي أو الكلي للفوائد المستحقة على المتأخرات. يمكن الحصول على مصادر أخرى للضمان وذلك بتشجيع تدخل الصناديق الدولية الخاصة بترقية التمويلات في القطاع الريفي من أجل مكافحة الفقر.

3-5. الزراعة التعاقدية:

تعرف الزراعة التعاقدية بأنها "اتفاق بين مزارعين والمؤسسات الزراعية الغذائية أو مؤسسات التسويق أوهما معا على الإنتاج أو التموين بمنتجات زراعية حسب آجال متفق عليها وبأسعار محددة سلفاً"

توجد نماذج مختلفة لعقود الزراعة التعاقدية وقد سجلت في موريتانيا اتفاقيات من هذا النوع في إطار العلاقات بين وحدات التقشير و مزارعي الأرز تتطابق مع النموذج المعروف بالنموذج غير المصنف. ويتعلق الأمر باتفاقيات محددة تقدم بموجبها وحدة التحويل للمزارعين المبالغ الضرورية لاقتناء المدخلات مقابل اتفاق لبيع الأرز (Paddy) بأسعار أقل من أسعار السوق. وقد تصل هذه التخفيضات إلى 40%.

ويتعلق الأمر حقيقة بالاتفاقيات غير المنصفة و المجحفة بالنسبة للمزارعين و لا يمكنها مهما تكن الظروف أن تستمر مع الزمن، أخرى أن تخدم زيادة مداخيل سكان الريف. وبالنظر إلى السياق الخاص لموريتانيا، فإن إدخال زراعة تعاقدية لصالح ترقية الدخل الزراعي يجب أن يكون موضوع دراسة معمقة. يمكن أن يعهد بهذه المهمة لمنظمة متخصصة. تُقدم المخططات التالية على سبيل المثال.

3-5-1. النموذج الممركز أو المزرعة الأصلية

يمكن أن يكيف هذا النموذج مع تطوير إنتاج السكر الذي سيتطلب استغلال مساحات كبيرة. و ينبي هذا النموذج على العناصر التالية:

- يمكن لشركة التحويلات أن تسير مزرعة نموذجية كما يمكنها الاستغناء عن تسييرها، فتبرم اتفاقيات مع المزارعين تقضي بشراء إنتاجهم على أن توفر لهم المدخلات الضرورية و خاصة نوع البذور الذي يقابل الإنتاج المرجو و تضمن التأطير الضروري فيما يتعلق بالإرشاد.
- تقوم الدولة بالاستصلاحات الضرورية و تمنح القطع الأرضية للمنتجين الذين يقبلون الدخل في اتفاقات مع شركة السكر لمدة معينة.
- يشارك CDD على مستوى تمويل المؤسسة، و يقدم قروضاً للمزارعين مضمونة من طرف الشركة.

يمكن لهذا النموذج أن يكون مفيداً في إطار الشراكة مع مؤسسات دولية تحتاج إلى استغلال مساحات كبيرة و في هذه الحالة فإنه يسمح بتفادي المعوقات الاجتماعية والسياسية المتعلقة بمنح الأراضي. و هو نموذج يناسب خصوصيات شركات إنتاج الألبان.

2-3-5. النموذج متعدد الأطراف

يتناسب هذا النموذج أكثر مع سياق زراعة الأرز في الضفة، و في إطار هذا المخطط يمكن النظر في اتفاق بموجبه تلتزم سونمكس (الشركة الوطنية للإيراد والتصدير) لأصحاب المصانع بشراء كمية معينة من نوع معين من الأرز بأسعار محددة سلفاً و لعدة سنوات. يبرم المقاولون اتفاقات إنتاج مع المزارعين و يؤمن CDD التمويلات الضرورية للإنتاج كما يمكنه أيضاً تشجيع المشاركة بالأسهم للمزارعين في رأسمال المصانع من أجل توازن أفضل و تحقيق استقرار أكبر للعلاقة.

3-3-5. الطريقة "مؤسسة الخدمات والمنتجين الزراعيين"

و هي لا تعني حقيقة نموذج تعاقد على انفراد و لكنها طريقة تطوعية يمكن تطبيقها على مختلف أنواع الإنتاج و تبدو ملائمة بشكل خاص لترقية إنتاج زراعة الخضروات و خاصة ما يتعلق بشعبي البطاطس و البصل اللتين تعانيان من سوء تنظيم الأسواق و منافسة المنتجات المستوردة. و في هذه الطريقة تقوم منظمة للترقية ذات طابع عمومي (الدولة و/أو الشركاء في التنمية) بدراسات للأسواق تحدد مقاولي الشعبة الذين يتمتعون بالكفاءات المطلوبة و بتشجيع تطوير الاتفاق مزارعون -منتجون. و ضمناً لمصالح جميع الأطراف يحث هذا النموذج المزارعين و المقاولين على إنشاء شركات رأسمال ذات مساهمة مشتركة.

الخلاصة:

يعتبر تطوير القطاع الريفي، بدون شك، حجر الزاوية لأي سياسة لمكافحة الفقر. في موريتانيا قامت السلطات العمومية سنة 2012 بالتعاون مع شركائها في التنمية و بالتشاور مع جميع الفاعلين المعنيين بإعداد إستراتيجية طموحة لتطوير القطاع في أفق 2025. في نفس الوقت، لقد بدأوا بمواجهة الأسرع و الأكثر إلحاحاً بوضعهم جهازاً للقرض يستجيب للحاجات الآنية لمنتجي الأرز، و هكذا يتم الحفاظ على المكتسبات المتراكمة مقابل تكاليف استثمار كبيرة أنجزت خلال الأربعين سنة الأخيرة. و من نافلة القول أن هذا الجهاز لا يغطي كل حاجات القطاع و لا يكفي كذلك لمواكبة إستراتيجية طموحة مركزة على مشاركة المنتجين و تطوير المبادرات الحرة. و على أية حال فإن المسار ما زال في مراحله الأولى و إجراءات المواكبة من نوع ما اقترح في هذا التقرير ما تزال سهلة المنال.

الملحقات

الملحق 1: نص اتفاقية التسيير بين الدولة وCDD

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

وزارة التنمية الريفية

صندوق الإيداع والتنمية

اتفاقية تفويض بتسيير الأموال المخصصة لتمويل القطاع الريفي

بين

الجمهورية الإسلامية الموريتانية ممثلة ب:

- السيد تيام ديومبار وزير المالية
- السيد ابراهيم ولد امبارك ولد محمد المختار وزير التنمية الريفية MDR
- السيد بمب ولد دارامان وزير التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة المعينة أسفله بعبارة "الدولة"

من جهة

و

صندوق الإيداع والتنمية الممثل بمديره العام السيد أحمد ولد مولاي أحمد المعين أسفله بالعبارة "الصندوق" من ناحية أخرى، وقد تقرر واتفق على ما يلي:

البند الأول: موضوع الاتفاق

بموجب الاتفاقية الحالية، تفوض الدولة الصندوق لإنشاء هيئة تابعة له مكلفة حصرا بتمويل قطاع الريف طبقا للبيان المقدم في مجلس الوزراء بتاريخ 27 سبتمبر 2012

البند الثاني: مهام الهيئة

أموال الصندوق تخصص حصرا لتمويل قطاع الريف كما هو في البند الأول من الاتفاقية الحالية وخاصة:

- تمويل الزراعة المروية (الحملة الزراعية، الاستثمارات، زراعة الخضروات)
- تمويل اقتناء المدخلات الزراعية
- تمويل التنمية الحيوانية
- تمويل استصلاح الأراضي الزراعية
- تمويل اقتناء التجهيزات والأدوات الزراعية
- تمويل الصناعة الزراعية
- تمويل المؤسسات الزراعية

- تمويل مؤسسات القروض الصغيرة العاملة في القطاع
- تمويل تسويق الإنتاج الزراعي

هذا الجزء من التمويل سينفذ على شكل قروض مختلفة الأنواع خاصة الإسلامية منها التي تخضع للشروط المحددة لهذا القرض في إطار اتفاقية تفويض التسيير الحالية

البند الثالث: موارد الهيئة

موارد الهيئة تأتي من:

- الموارد المخصصة من طرف الدولة لتمويل قطاع الريف
- خطوط القروض الأجنبية (الخارجية) المخصصة للقطاع
- المخصصات المحتملة لصندوق الإيداع والتنمية
- كل شكل آخر من أشكال دعم القطاع تقرره الدولة لهذا الغرض

تقوم الدولة باتخاذ إجراءات تحويل مباشر للموارد الجاهزة المتنازل عنها بموجب الاتفاقية الحالية الموارد المخصصة في إطار ميزانية الدولة أو في إطار اتفاقيات قرض سيتم صرفها طبقا للنسبة المقدرة باتفاق مشترك مع القطاعات الوزارية الموقعة على الاتفاقية الحالية

الأموال المخصصة للضمان أو للكوارث الطبيعية تودع حتما لدى الصندوق في حسابات منتجة للفائدة.

معدل مكافأة هذه الحسابات يقرر باتفاق مشترك بين وزير المالية والمدير العام للصندوق

البند 4: كيفية عمل الهيئة

طريقة عمل الهيئة هي نفسها طريقة عمل الصندوق، إلا أن الصندوق سيمسك محاسبة منفصلة عن العمليات المتعلقة بتسيير هذه الهيئة في دفاتره. هذه المحاسبة ستمكن من تتبع المسار الكامل لمختلف العمليات المتعلقة بتفويض التسيير.

هذه الهيئة ينبغي أن تبدأ أعمالها قبل 31 مارس 2013 وبذلك تسمح للصندوق بتمويل الحملة الزراعية الشتوية 2013

الاتحاد الوطني للتعاونيات الزراعية للقرض والادخار في موريتانيا L'UNCACEM والاتحاد الوطني لتعاونيات الادخار والقرض للتنمية الحيوانية l'UNCECEL سيضعان تحت تصرف الصندوق كل معلومة يراها مفيدة عن زبائنه وفضلا عن ذلك فالصندوق سيمنح الأولوية، عند اكتتابه لعمال هذه الهيئة، لعمال هذين الإتحادين.

البند 5: تسيير المخاطر

تسيير المخاطر الناتجة عن التفويض الحالي وخاصة مخاطر تعطيل حركة المال وعدم الوفاء بالتعويضات سيتم طبقا لإجراءات الصندوق وطبقا للقواعد والاستخدامات المهنية الجاري بها العمل إلا أنه في انتظار وضع آليات لتأمين القروض فإن الصندوق لن يكون مسؤولا عن مخاطر عدم الوفاء بالسداد.

البند 6: مكافأة الصندوق

تغطية تكاليف التسيير لهذا النشاط ستكون على حساب العوائد المتعلقة بعمليات القرض من هذه الهيئة وإذا تبين أن إيرادات الهيئة لا تغطي كل تكاليف تسييرها فإن الدولة تدفع للصندوق التكملة.

البند 7: إجراءات المواكبة

- من أجل تأمين أفضل للقروض الممنوحة من طرف الصندوق في الوسط الريفي تلتزم الدولة ب:
 - القيام فوراً بالإصلاحات القانونية المطلوبة لتطوير سندات الملكية العفارية الحالية إلى سندات قابلة للرهن كضمان للقروض الممنوحة.
 - وضع الآليات المناسبة لتسيير الكوارث الطبيعية في الأوساط الريفية في أسرع الأجل
 - تعيين محل الدفع في الصندوق للوفاء بالمساعدات المالية الممنوحة لزيائئه.
- سيشارك الصندوق في تنفيذ هذه الالتزامات.

البند 8: متابعة الاتفاقية

لضمان متابعة الاتفاقية يرفع الصندوق إلى القطاعات الوزارية الموقعة تقريرا سنويا مفصلا عن استعمال الأموال وحالة تنفيذ المشاريع الممولة. وستعين لجنة تضم ممثلين عن مختلف القطاعات المعنية لدعم وضع وتنفيذ الاتفاقية مع الصندوق. وقد يعد ملحق بالاتفاقية الحالية مستقبلا بين الطرفين (الدولة والصندوق) لتحديد النظم التكميلية لتنفيذ هذه الاتفاقية.

البند 9: سريان مفعول الاتفاقية

هذه الاتفاقية تدخل حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ توقيعها من طرف القطاعات الوزارية المعنية والصندوق.

نواكشوط بتاريخ

عن الدولة
وزير المالية
تيام ديومبار

وزير التنمية الريفية
إبراهيم ولد امبارك ولد محمد المختار

وزير التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة
بمب ولد دارامان

عن الصندوق
المدير العام
أحمد ولد مولاي أحمد

الملحق 2 : قوائم الوثائق التي تم الاطلاع عليها

1. L'Agriculture contractuelle ; des partenaires pour la croissance : BSA/FAO/145
2. Analyse des politiques publiques dans le domaine de l'élevage : CMAP 2010
3. Analyse des politiques publiques dans le domaine de l'agriculture : CMAP 2010
4. Crédit et production agricole dans la vallée du fleuve Sénégal : Xavier le Roy
5. Document de projet du Programme de développement Rural Intégré
6. Evolutions récentes de l'offre de FR : PRIME 2008
7. L'expérience CIDR promotion d'entreprises de services aux organismes de producteur : Michel Pernot du Breuil
8. Financement agricole en Tunisie : 2013 CI FAO
9. Financement de la chaîne de valeur agricole : GIZ 2011
10. Financement du secteur agricole : CILS 2002
11. Financement innovant pour l'agriculture: FID ; Comite d'experts 2012
12. Innovations en matière de services financier ruraux agricoles : IFPRI/WB Renate Kloeppinger et Manahor Sharma
13. Key success factors and best practice in outgrower schemes : Holmes TechnoServe
14. Principles of the contract farming agreement: Brown &Co Nov. 2012
15. Rapport comite interministériel sur la finance rural : 2012
16. Rapport d'achèvement du PADEL : 2009
17. Stratégie Nationale pour la Sécurité Alimentaire : Mars 2012
18. Stratégie et plan d'action pour le développement du secteur financier 2012-2017
19. Stratégie nationale de promotion de la micro finance 2012- 2016
20. Synthèse audit des MICO 2012
21. Togo et Benin Entreprise d'accès aux marchés urbain pour l'agriculture familiales Oct. 2012

الملحق 3: لائحة الأشخاص الذين تم اللقاء بهم

الاسم	الوظيفة
السيد محمد ولد مولاي أحمد	المدير العام لصندوق الإيداع والتنمية
أعضاء اللجنة الفنية	وزارة التنمية الريفية
عبد الله آتَاب	مكلف بمهمة في وزارة التنمية الريفية
مم حماه الله	مستشار بوزارة التنمية الريفية
مريم المفيد	إدارة سياسات التعاون والمتابعة والتقويم / وزارة التنمية الريفية MDR/DPCSE
لمرابط مخلّ	مدير / وزارة التنمية الريفية
أحمد بن باهيم	رئيس مصلحة بإدارة سياسات التعاون والمتابعة والتقويم DPCSE /CS
السيد أحمد لوليد	رابطة المنمين
السيد بوه ولد التار	مستشار بوزارة المالية
السيد جنغ آداما فاربا	المدير العام للإشراف البنكي في البنك المركزي الموريتاني
السيد الزين ولد سيدي بوبكر	مدير الرقابة /IMF/ البنك المركزي
السيد بتار البُ	المدير العام L'UNCACEM
أحمد محمد لغظف	المدير العام PDDO
السيد محمد سالم الفلالي	مدير UNCECEL
السيد بواكي توري	CDD
السيد ماد بوزوما	مدير ب CDD
السيد اعلي ولد ميني	مدير ب CDD
السيد سيدي محمد	EX-CACET في UNCACEM